

اليمننة توطين الاستجابة في اليمن LOCALISATION

تقرير خط الأساس
تشرين الثاني (نوفمبر) 2022



A GLOBAL NGO NETWORK
FOR PRINCIPLED AND EFFECTIVE
HUMANITARIAN ACTION

HUMANITARIAN
ADVISORY GROUP



إطار للتنمية الاجتماعية
Ifar for Social Development

TYF
Tamdeen Youth Foundation
مؤسسة تمدين شباب



A GLOBAL NGO NETWORK
FOR PRINCIPLED AND EFFECTIVE
HUMANITARIAN ACTION

HUMANITARIAN
ADVISORY GROUP



إطار للتنمية الاجتماعية
Itar for Social Development

TYF
Tamdeen Youth Foundation
مؤسسة تمدين شباب

المحتويات

5	شكر وتقدير
6	ملاحظة موجزة عن اللغة
7	الاختصارات
8	الملخص التنفيذي
10	حول التقرير
11	ملخص النتائج الرئيسية
12	الخلفيه و المنهجييه
12	المقدمة
14	اليمنه
16	هدف البحث والمنهجية
19	محددات الدراسة
21	النتائج
21	الشراكة
28	القيادة
34	التنسيق والتكامل
41	المشاركة
45	تأثير السياسة/ الدعوة / الظهور
49	الكفاءة والقدرة المؤسسية
53	التمويل
58	الطريق إلى الأمام - خطوات أساسية

تشكر وتقدير

فريق البحث:

تم اعداد هذه الدراسة ضمن مبادرة توطين تحسين اليات الاستجابة في اليمن التي اطلقتها منظمات المجتمع المدني في اليمن و بقيادة مؤسسة تمدين شباب. تم اعداد الدراسة من خلال فريق الدراسة المتمثل بالسيدة وميض شاكر (رئيسة منظمة اطار للتنمية الاجتماعية) ،السيد بشار مجاهد (المدير التنفيذي لمنظمة اطار للتنمية الاجتماعية) ، السيد محمد فيصل (مدير البرامج و الشراكات) ، السيد عبدالرحمن العسلي (منسق البرامج) وتحرير التقرير عن طريق الدكتور عبد الكريم قاسم الخطيب. وبأشراف وقيادة للدراسة والمنهجية من قبل مؤسسة تمدين شباب على وجه الخصوص السيد عبد القوي حاجب (مدير برنامج توطين وتحسين آليات الاستجابة في اليمن - مبادرة منظمات المجتمع المدني).

كما تود منظمة إطار للتنمية الاجتماعية ومؤسسة تمدين للشباب أن تشكر كل من ساهم في هذا التقرير، الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية في اليمن الذين شاركوا في البحث. والمنظمات غير الحكومية المحلية التالية التي ساهمت في المراجعة النهائية للتقرير النهائي و هم: منظمة عبس لتنمية للمرأة والطفل؛ منظمة الامان لرعاية المكفوفات؛ مؤسسة بسمة لتنمية الطفل والمرأة؛ مدرسة الديمقراطية؛ المؤسسة الطبية الميدانية؛ جمعية المستقبل الخيرية الاجتماعية؛ مؤسسة حجة للتنمية الثقافية؛ منظمة ملتقى صناع الحياة؛ مؤسسة الرحمة الطبية؛ منظمة نبض للتنمية والتطور؛ مؤسسة صناع النهضة؛ المؤسسة الوطنية للتنمية وحقوق الإنسان؛ مؤسسة نداء للتنمية؛ منظمة القدرة للتنمية المستدامة؛ مؤسسة رمز للتنمية؛ مؤسسة صدى للبناء والتنمية؛ شبكة التنمية اليمنية للمنظمات غير الحكومية.

كما نتوجه بشكر خاص إلى المجلس الدولي للوكالات التطوعية شبكة اكفا العالمية ICVA وفريق مجموعة العمل الإنساني HAG على دعمهم في عملية التشاور والمراجعة، فضلاً عن الدعم الفني لفريق البحث الرئيسي في اليمن.

تمت كتابة هذا التقرير في الأصل باللغة العربية وترجمته إلى اللغة الإنجليزية لضمان قيادة الجهات الفاعلة المحلية لعملية جمع و تحليل البيانات و قيادتها المشاورات و النقاشات , ولضمان اتباع نهج تشاركي حقيقي بين الجهات المحلية. من التحديات التي تم اكتشافها خلال البحث الافتقار إلى أدوات متوفرة في اللغة العربية ومنهجياتها. وهذا يعني أنه وجب ترجمة جميع الموارد من الإنجليزية إلى العربية للسماح باستخدامها. بالإضافة إلى ذلك , فإن اللغة المستخدمة لمناقشة "localisation" نفسها مثيرة للجدل. و هناك اختلافات على المصطلحات و المفردات المستخدمة و التي يتم ترجمتها حرفيا في معظم الأحيان بدون وجود مراعاة للسياق الجغرافي و الزماني و المكاني.

تمت مناقشة المفردات الأساسية المستخدمة لمناقشة "localisation" في الأدبيات , بما في ذلك كلمة "التعريب" نفسها ومصطلح "الفاعل الإنساني المحلي" مما ساهم في إثراء المناقشات و جعل هناك تجربة غنية ودروس مهمة في هذا العمل.

ملاحظة موجزة عن اللغة

الاختصاصات

WFP	برنامج الأغذية العالمي
LHW	محلية العمل الإنساني
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
YHF	صندوق التمويل الإنساني في اليمن
HCT	الفريق القطري الإنساني
ICVA	المجلس الدولي للوكالات التطوعية
HAG	مجموعة الاستشارات
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
CSO	منظمات المجتمع المدني
LNOS	المنظمات المحلية والوطنية
WHO	منظمة الصحة العالمية
INGO	منظمة دولية غير حكومية
NGO	منظمة غير حكومية

المخلص التنقيضي

"إن المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني ضرورة لإنجاح عملية السلام. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم مساهمات قيمة في المفاوضات ، بما في ذلك الخبرة الفنية ، والمعرفة بالمناطق التي يصعب الوصول إليها ، ومشاركة وجهات نظر المجتمعات المحلية والمجموعات المهمشة التي غالبًا ما لا تُسمع أصواتها في المفاوضات."

اليوم ، تعتبر أزمة اليمن واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية ومن أعقد عمليات الإغاثة في العالم بسبب الصراع المسلح المستمر منذ أكثر من سبع سنوات. وخلف هذا النزاع المسلح عشرات الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين وملايين المشردين داخليا. كما تسبب في انهيار الاقتصاد ، وتدمير البنية التحتية والمؤسسات والخدمات العامة ، وانتشار الأوبئة والكوارث ، وترك ملايين اليمنيين يعانون من الفقر والجوع والأمراض. تقلص نمو الاقتصاد إلى 50 في المائة ، مما أدى إلى إبقاء 80 في المائة من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر بسبب فقدانهم للدخل ، وانهيار العملة مقابل العملات الأجنبية ، ونقص الإيرادات الحكومية ، والقيود التجارية على الواردات ، وارتفاع الأسعار ونقص السلع الأساسية. بالإضافة إلى ذلك ، فقد 40 في المائة من الأسر اليمنية مصدر دخلها الأساسي في وقت تشهد فيه البلاد فرص عمل نادرة. في حين أن الحاجة ملحة ، فقد لوحظ انخفاض في التمويل عالمًا بعد عام ، مما أدى إلى تقلص البرامج الإغاثية الإنسانية وترك الأشخاص المحتاجين ، بينما تتزايد الاحتياجات بشكل كبير في اليمن ، يسعى المجتمع المدني المحلي بنشاط لتلبية هذه الاحتياجات.

لقد تضافرت جهود المجتمع المدني اليمني لمعالجة السبب الجذري للمشكلة ، ألا وهو الحرب، وقد جاء في بيان صحفي للمجتمع المدني "بصفتنا منظمات مجتمع مدني محلية في اليمن ، ندعو الجميع للانخراط في عملية سلام شاملة ودائمة والعمل الجاد لوقف الحرب التي مزقت اليمن". قال الدبلوماسي السويدي والمبعوث الأممي الحالي لليمن السيد هانز جرونديج:

"إن المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني ضرورة لإنجاح عملية السلام. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم مساهمات قيمة في المفاوضات ، بما في ذلك الخبرة الفنية ، والمعرفة بالمناطق التي يصعب الوصول إليها ، ومشاركة وجهات نظر المجتمعات المحلية والمجموعات المهمشة التي غالبًا ما لا تُسمع أصواتها في المفاوضات."

يتناول هذا التقرير التقدم المحرز في (اليميننة Localisation) في اليمن ، ويقيسه عبر سبع ركائز أساسية هي: الشراكات ، التمويل ، تعزيز القدرات ، التنسيق والتكامل ، تأثير السياسات ، القيادة ، والمشاركة². في مرحلة اعداد تقرير (اليميننة Localisation) ، تم استخدام الإطار العام والأدوات التي طورتها المجموعة الاستشارية الإنسانية (HAG) ورابطة جزر المحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية (PIANGO) ووضعها في سياق البلد والأزمة في اليمن. باستخدام نهج المنهجية المختلطة بما في ذلك التقييمات الذاتية والمقابلات مع الجهات الرئيسية ومناقشات مجموعة التركيز . تمكن التقرير من جمع المعلومات النوعية والكمية، وعلاوة على ذلك ، يعتمد التقرير أيضًا على العديد من الوثائق والتقارير التي تحلل الوضع الإنساني والاستجابة في اليمن ، بما في ذلك التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للأزمة اليمنية ، التقرير السنوي لمنتدى اليمن الإنساني ، تقرير البنك الدولي ، منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تمر بمرحلة انتقالية، وتقرير وزارة التخطيط والعديد من المطبوعات الأخرى التي تم جمعها في مرحلة البحث المكتبي. عبر البحث و تحليل اهم البيانات للركائز الرئيسية ، خلص البحث لأنه توجد أدلة قليلة على حدوث تقدم كافٍ في اهم ركائز (اليميننة Localisation) باستثناء المشاركة ، حيث تم العثور على أدلة متوسطة على التقدم. المحرز. وتشمل التحديات التي تم الكشف عنها عدم وجود شراكات منصفة خاصة في الممارسات و التطبيقات العملية ، في حين أن مبادئ الشراكة المنصفة معروفة جيداً من الناحية النظرية. تظهر نتيجة أخرى أن فرص مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية موجودة ، ولكن ليس على مستوى صنع و اخذ القرار. كما توجد أدلة على عدم كفاية الدراية الفنية والاستثمار غير الكافي في بناء وتطوير قدرات المنظمات المحلية. من الأهمية الإشارة الى ان الافتقار إلى الوصول إلى التمويل المباشر أمرًا بالغ الأهمية في جميع الركائز.

بشكل عام ، تشير نتائج هذا التقرير الأساسي إلى أن تقدم (اليميننة Localisation) في الاستجابة الإنسانية الحالية في اليمن غير متكافئ. على الرغم من أن المجتمع المدني حاضر ونشط وقوي ، إلا أنه يجب القيام بالمزيد من العمل لتعزيز المشاركة الهادفة للجهات الفاعلة المحلية في القيادة وعملية صنع القرار ، مع الانخراط بقوة في جهود المناصرة الجماعية والتأثير على السياسات. يقترح البحث أنه ينبغي اتخاذ أربع خطوات للمضي.

قدمًا في أجندة (اليميننة Localisation) في اليمن:

1. دعم وجود الية متابعة و هيكل مخصص لدعم (اليميننة Localisation) ومراقبة التقدم المحرز
2. تعزيز دور المؤسسات المحلية في آليات الاستجابة والتنسيق القائمة
3. زيادة الفرص للجهات الفاعلة المحلية والوطنية للاستجابة بشكل أكثر فعالية
4. ضمان المزيد من المبادرات الملائمة وذات الصلة لتبادل الخبرات و تحسين الخبرات و القدرات

حول التقرير

أدى تدهور الوضع في اليمن وعدم قدرة المانحين الدوليين على الوفاء بالتزاماتهم المالية لحل الأزمة الإنسانية إلى اتخاذ مجموعة من المنظمات المدنية المحلية خطوات إضافية لتحسين فعالية العمل الإنساني. تضمنت إحدى الأولويات التأثير على الجهات الفاعلة الدولية لدعم (اليمننة Localisation) في العمل الإنساني وتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية. ونتيجة لذلك ، قدمت شبكة من منظمات المجتمع المدني اليمنية ، بقيادة مؤسسة التمدين للشباب ، مبادرة (اليمننة Localisation) في العمل الإنساني في اليمن. تم اختيار مؤسسة اطار للتنمية الاجتماعية كوكالة استشارية للقيام ببحوث (اليمننة Localisation) الأساسية في اليمن. يقدم هذا التقرير تحليلاً متعمقاً ل (اليمننة Localisation) في الاستجابة الإنسانية الحالية في اليمن ، ويعمل كخط أساس للاستجابات المستقبلية ، بما في ذلك تكييف نهج قياس (اليمننة Localisation) المستخدم في بعض دول منطقة المحيط الهادئ كإطار قياس مشترك. يتألف التقرير من سبع ركائز رئيسية: الشراكات ، التمويل ، تعزيز القدرات ، والتنسيق والتكامل ، تأثير السياسات، القيادة ، والمشاركة.

ملخص النتائج الرئيسية

وجد هذا البحث دليلاً على التقدم المحرز في (اليميننة Localisation) في الاستجابة الإنسانية الحالية في اليمن ؛ هذا التقدم محدود ، ومع ذلك فيما يلي النتائج الرئيسية باستخدام إطار ومؤشرات (اليميننة Localisation). يُعزّف التقدم هنا بأنه إما : عدم وجود دليل ، وأدلة قليلة ، وأدلة متوسطة ، وأدلة قوية.

المشاركة :

هناك أدلة متوسطة على زيادة الفرص المتاحة للمجتمعات المحلية للمشاركة الفاعلة في تصميم البرنامج وتطويرها وتنفيذها والنهج التشاركي المبني على الاحترام و التقييم المستمر من اجل التحسين.

التأثير على السياسات / المناصرة / الرؤية :

هناك حد أدنى من الأدلة على توافر التوجيه السياسي الحالي الذي يشمل الأصوات المحلية / الوطنية ، وهناك أدلة قليلة على تأثير الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على برامج المانحين الرئيسية والأولويات الاستراتيجية.

القدرات :

هناك حد أدنى من الأدلة على الاستراتيجيات القائمة لدعم قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية و التي تناسب السياق اليمني، هناك حد أدنى من الأدلة على توافر الأدوات والمعايير والسياسات السياقية في اللغة العربية ، اللغة المحلية و ليس فقط في اللغة الإنجليزية و التي تشكل تحدي للجهات المحلية في معظم الأحيان.

التمويل :

هناك حد أدنى من الأدلة على أن المنظمات المحلية / الوطنية تتلقى تمويلاً مباشراً بشكل متزايد.

الشراكة :

هناك أدلة متوسطة على أن الشراكات تقوم على ممارسات الشراكة العادلة والأخلاقية. هناك حد أدنى من الأدلة على الشراكات الإستراتيجية طويلة الأمد التي تهدف إلى بناء أنظمة وعمليات تعكس طموحات وأهداف الشريك المحلي / الوطني. بالإضافة إلى ذلك ، هناك حد أدنى من الأدلة على أن الجهات الفاعلة المحلية لديها دور فعال في عملية صنع القرار المتكافئة أو فرص قيادية متكافئة.

القيادة :

هناك حد أدنى من الأدلة على أن الجهات الفاعلة الدولية تدعم تولي الجهات المحلية و الوطنية للقيادة وتعززها. هناك أيضًا القليل من الأدلة على أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تأخذ زمام المبادرة أو تؤثر بشكل فعال في عملية صنع القرار. أخيرًا ، هناك القليل من الأدلة على أن أنظمة التنسيق الحالية يمكن الوصول إليها، و التأثير بها من قبل الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية.

التنسيق والتكامل :

تم العثور على الحد الأدنى من الأدلة على المشاركة النشطة والفعالة في منصات التنسيق من قبل الجهات الفاعلة الوطنية ، أو أن هناك خطة تمويل راسخة لدعم آلية التنسيق المحلية و الوطنية. بالإضافة إلى ذلك ، هناك حد أدنى من الأدلة على الشراكات التي يتم بناؤها على أساس معايير تكاملية ، و على اساس تحليل شامل لنقاط القوة والضعف والثغرات المحددة.

الخلافة و المهنجية

المقدمة

السياق الإنساني في اليمن

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 22.4 مليون شخص - 73 بالمائة من إجمالي عدد السكان - بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في عام 2022، من بينهم 12.9 مليون شخص بحاجة ماسة، يشمل هذا العدد 5.2 مليون شخص من النساء و6.3 مليون شخص من الفتيات، ويعاني 17.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. يشمل هذا العدد 7.1 ملايين شخص يواجهون ظروف الطوارئ³ تواجه اليمن حالياً أعلى المستويات من سوء التغذية الحاد الوخيم المسجلة منذ تصاعد الصراع في عام 2015. ومن المتوقع أن يعاني أكثر من 2.25 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 0 و 59 شهراً وأكثر من مليون امرأة حامل ومرضة من سوء التغذية الحاد خلال عام 2021.⁴

حذرت اليونيسف ومنظمات أخرى من أن الأطفال يواجهون أعلى مستويات سوء التغذية الحاد الوخيم المسجلة في اليمن منذ تصاعد النزاع في عام 2015، حيث يعاني 2.3 مليون طفل من سوء التغذية الحاد و 400000 طفل دون سن الخامسة معرضون لخطر الموت الشديد⁵.

تحتل اليمن المرتبة الرابعة في العالم من حيث مستوى النزوح الداخلي. نزح ما لا يقل عن 4 ملايين شخص، معظم النازحين داخلياً هم ممن نزحوا لعامين أو أكثر، مما يضعف قدرتهم على التحمل ويفرض عبئاً إضافياً على المجتمعات المضيفة. يعيش أكثر من مليون شخص من النازحين داخلياً في ما يقرب من 1,600 موقع للنازحين، معظمها عبارة عن مستوطنات عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والغذاء والرعاية الصحية⁶.

وتشير التقديرات إلى أن 73% من النازحين من النساء والأطفال، في حين أن حوالي 30% من الأسر النازحة تعولها حالياً نساء مقارنة ب 9% قبل تصاعد الصراع في عام 2015. ومع زيادة أعداد النزوح بين النساء والفتيات تزداد الحاجة إلى الحماية. وبالأخص مع محدودية خيارات المأوى وانهيار آليات الحماية الرسمية وغير الرسمية، وتعتمد تلك النساء على آليات تكيف سلبية، مثل زواج الصغيرات والاتجار بالبشر والتسول وعمالة الأطفال وغيرها⁷.

أدى النزاع والانهيار الاقتصادي إلى حدوث تدهور كبير في نوعية وكمية وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية الأساسية في اليمن. الخدمات الأساسية والمؤسسات أصيبت بالضعف والعوز على نحو خطير. نصف المرافق الصحية فقط وثلاثي المدارس تعمل حالياً، وتعمل البنية التحتية للمياه بكفاءة تبلغ أقل من 5%. معظم الطرق مغلقة أو متضررة، وأصبحت غير قادرة على إسناد الحمولة المطلوبة للحفاظ على النقل السريع للسلع الأساسية إلى الأسواق المحلية. يفتقر حوالي 90% من السكان إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء التي توفرها الحكومة⁸.

3 Humanitarian Needs Overview: Yemen, Humanitarian Country Team, April 2022.

4 صندوق التمويل الإنساني في اليمن 2020 التقرير النهائي.

5 Humanitarian Response Plan, Yemen 2021, March 2021.

6 الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، فبراير 2021

7 وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية: اليمن، الفريق القطري الإنساني، فبراير 2021

8 Yemen Conference 2022: Financial announcements, last updated 16 March 2022.

في عام 2021، على الرغم من تفاقم الأزمة الإنسانية، والنزاع الشديد، والوضع الاقتصادي الكارثي، انخفضت المساعدات الإنسانية، مما زاد المخاوف من حدوث مجاعة. وفي الواقع أخفق المانحون في مؤتمر التعهدات الخاص باليمن لعام 2021، حيث التزموا فقط بتقديم نصف المبلغ 3.85 مليار دولار أمريكي اللازم لتمويل عمليات المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة في البلاد للعام المقبل. وتواصل الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة، التي تعاني من الاجتهاد ونقص التمويل، تقديم المساعدة المنقذة للحياة⁹.

على الرغم من الآثار المدمرة جراء اندلاع الحرب المستمرة منذ مطلع العام 2015، كانت منظمات المجتمع المدني الوطنية/ المحلية هي الأقدر على الاستجابة السريعة للعديد من الأزمات، نظراً لقربها من المجتمع والفئات المتضررة وفهمها للظروف السياسية والثقافية والاجتماعية. وما تزال منظمات المجتمع المدني الوطنية/ المحلية مستمرة وتسهم بصورة مباشرة في المساعدات الإنسانية ومتطلبات الحوار و السلام في اليمن، إذ تتبنى حزمة من المبادئ التي تعد ذات أهمية جوهرية في سبيل تحقيق السلام الدائم، مثل الدفاع عن حقوق الإنسان، المساواة، الرفاه المجتمعي، ونبذ العنف والتطرف.

⁹ المشاركة من أجل البقاء: التحقيق في دور الشبكات الاجتماعية خلال الأزمة الإنسانية في اليمن، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يناير 2022

اليمننة 'Localisation'

على الرغم من الآثار المدمرة للحرب المستمرة والمجاعة وانعدام الأمن الاقتصادي، تواصل منظمات المجتمع المدني المحلية بتقديم الدعم المستمر و الاستجابة للأزمات المتعددة ، نظرًا لقربها من المجتمع والفئات المتضررة ، وفهمها للديناميكيات السياسية والثقافية والاجتماعية. علاوة على ذلك تواصل منظمات المجتمع المدني المحلية المساهمة بشكل مباشر في سد احتياجات المستضعفين في اليمن. لقد تبنا مجموعة من المبادئ الحيوية لتحقيق السلام الدائم، مثل الدفاع عن حقوق والمساواة ، ورفاهية المجتمع ، ونبذ العنف والتطرف. ومع ذلك، لا يزال التحول في مجالات السلطة للمؤسسات المحلية في سياق الاستجابة الانسانية لليمن يمثلان تحديًا كبيرًا ، لا سيما أن الجهات الفاعلة الدولية (مثل المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة) تُمنح إمكانية الوصول إلى موارد أكثر بكثير من نظرائهم المحليين / الوطنيين. في عام 2021، تمكن الصندوق الإنساني اليمني من تخصيص 109 ملايين دولار لأنشطة برامج الطوارئ، من بينها تلقت المنظمات غير الحكومية الدولية 54.1 مليون دولار (49%) ، وتلقت وكالات الأمم المتحدة 24 مليون دولار (22%) ، والهلل الأحمر حصل على 4.3 دولار. ¹⁰ مليون دولار، والجهات الفاعلة المحلية حصلت على 26.7 مليون دولار (24%).

أدى عدم التوازن في الحصول على التمويل و الموارد المالية ، وتفضيل الجهات المانحة للعمل بشكل مباشر مع الجهات الفاعلة الدولية ، إلى إنشاء نظام مغلق لاتخاذ القرارات المالية والاستراتيجية والبرامجية الذي يحد من المشاركة النشطة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. تميل معظم أوجه التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية / الوطنية إلى أن تكون ذو طابع لا يتسم بالتساوي مع الجهات الفاعلة الدولية، التي تستفيد من رؤى الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية حول الاحتياجات المحلية. أيضا وجود علاقة تحد من المساءلة المتبادلة والمساءلة تجاه الأشخاص المتضررين¹¹. يبدو أن العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية في اليمن معرضة بشكل خاص للتهديدات والترهيب والسلوك العدواني من قبل السلطات على جانبي النزاع.

أفادت التقارير أن المجتمع المدني اليمني يفتقر إلى الخبرة نسبيًا في العمل مع الشركاء الدوليين وداخل هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية¹². يقع الاعتراف باختلال توازن القوى بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في صميم أجندة مبادرة اليمننة.

تعتبر المنظمات غير الحكومية نفسها بشكل منتظم في وضع غير مؤات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اعتماد الجهات الفاعلة الوطنية على نظيراتها الدولية للحصول على الموارد والدعم الفني. كما تم الإبلاغ عن تدخلات متكررة وقوية في كثير من الأحيان من قبل الممثلين الدوليين الذين تم اعتبارهم "خبراء تقنيين" كعامل يحد من المشاركة الوطنية الفاعلة، والثقة المتبادلة والقيادة. وقد تضاعفت هذه الديناميكيات في

10 YHF 2021 Annual Report.pdf ([unocha.org](https://www.unocha.org))

11 Alqatabry, H., & Butcher, C. (2020). Humanitarian Aid in Yemen: Collaboration or Co-Optation? *Journal of Peacebuilding & Development*, 15(2), 250–255

12 Véronique de Geoffroy, Ali Azaki, François Grünewald, and Audrey Chabrat, "SOHS 2018 Case Study: Yemen," Groupe URD, Sana'a Center for Strategic Studies, and ALNAP, April 2018, 37.

بلدان مثل اليمن حيث لم يكن المانحون موجودين في بلد العمل. لذلك لم يكن لدى المنظمات غير الحكومية وصول مباشر إلى الجهات المانحة المؤسسية، وكثيراً ما اعتمدت بدلاً من ذلك على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لتمرير الرسائل والدعوة نيابة عنها¹³.

أصبحت اليمينة 'Localisation' أكثر أهمية لضمان تقديم المساعدة بشكل أكثر فعالية وكفاءة للمجتمعات المتضررة بطريقة تضعهم في مركز التخطيط والتسليم ، فإنه يُنظر إليه أيضًا على أنه إجراء تصحيحي مهم للمسار لمعالجة اختلالات القوة في النظام. هناك اعتراف متزايد في اليمن بالحاجة إلى تبني وتطبيق اليمينة 'Localisation' بشكل أكثر قوة ، مدفوعًا بتصميم متزايد من المجتمع المدني المحلي لإنشاء نموذج استجابة إنسانية بقيادة محلية. كما أظهرت سياقات دول أخرى ، لا يزال إحراز تقدم في اليمينة 'Localisation' يمثل تحديًا يتطلب تغييرًا منهجيًا في المواقف والممارسات والأنظمة. يمكن أن يؤدي فهم حالة اليمينة 'Localisation' في الدولة والفرص المتاحة لإحراز تقدم إلى خلق زخم تشدد الحاجة إليه للدعوة المستهدفة والعمل الجماعي.

13 https://www.icvanetwork.org/uploads/2021/07/ICVA_MENA-Localisation-Report.pdf

هدف البحث والمنهجية

سيكون هذا التقرير الأساسي بمثابة دليل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية في اليمن الساعية إلى تنفيذ أجندة اليمننة 'Localisation' ويهدف إلى إنشاء قاعدة أدلة لدعم التقدم في نموذج الاستجابة الإنسانية بقيادة محلية في اليمن ، وتعزيز المعرفة والمعلومات حول الوضع الحالي للجهات الفاعلة المحلية ، ونشرها على نطاق واسع مع صانعي القرار لإثراء استراتيجياتهم وجهودهم الحالية. يتمثل الهدف الشامل لهذا البحث في توفير قاعدة أدلة للعمل الفردي والجماعي في اليمن ، مع المساهمة في تطوير سياسة وطنية واضحة المعالم واستراتيجية مناصرة لتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية ، وقياس التقدم المحرز في التزام 'اليمننة' 'Localisation' المرتبط بالصفحة الكبرى Grand Bargain¹⁴. علاوة على ذلك ، يهدف هذا التقرير إلى تحديد الفرص والعوائق أمام الجهات الفاعلة المحلية والجهات الفاعلة الدولية الساعية إلى تعزيز الشراكة القائمة على المبادئ والهادفة في اليمن.

كخطوة تالية ، تهدف الجهات الفاعلة المحلية بالاشتراك مع الجهات الدولية الفاعلة في اليمن إلى صياغة استراتيجية وخطة عمل واضحة لتنفيذ النتائج الأساسية من خلال استراتيجيات وخطط عمل شاملة ، والبناء على قاعدة الأدلة ، والشراكة مع الجهات اليمنية الرئيسية للتأثير محليًا - أدى العمل.

المنهجية

قامت عملية تحديد خط الأساس هذه على قياس إطار اليمننة [Measurement Localisation - Framework and Tools](#) الذي طورته HAG ورابطة جزر المحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية (PIANGO) ، وبالاستفادة من أعمال اليمننة 'Localisation' و أبحاث خط الأساس التي حدثت في بعض البلدان منذ القمة الإنسانية العالمية، وتطوير المنهجية بما يتناسب مع السياق اليمني ، فإن خط الأساس هذا يشمل المجالات السبعة: **الشراكة والقيادة والتنسيق والتكامل والتمويل والسياسة والدعوة والقدرة والمشاركة.**

في بداية هذه الدراسة، خاض فريق البحث عملية وضع إطار عمل للبلد والأزمة في اليمن في سياقها. من خلال سلسلة من ورش العمل والاستشارات، انتهى فريق البحث من وضع اللمسات الأخيرة على مجالات وأدوات التعريب التي سيتم استخدامها أثناء البحث. قرر فريق البحث أن المجالات والأدوات السبعة كانت جميعها ذات صلة بسياق البلد، لكنها وسعت مجال تأثير السياسة ليشمل الدعوة والرؤية ومجال القدرات لتغطية الكفاءة المؤسسية. ضمن التقرير ، يأتي كل مجال مع النتائج الرئيسية والأدلة على التقدم مقابل مؤشرات اليمننة 'Localisation' مع كل مجال لديه مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية المصاحبة. تم تقييم مستوى الأدلة في كل مجال على النحو التالي: **لا يوجد دليل ، وأدلة قليلة ، وأدلة متوسطة ، ودليل قوي على التقدم.**

استخدمت عملية جمع البيانات نهجًا مختلطًا ، بما في ذلك مسح التقييم

¹⁴ For more information, see the Grand Bargain website (<https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain>), managed by the IASC.

الذاتي ، بالإضافة إلى المقابلات مع الشركاء الرئيسيين (KII) ، ومناقشات مجموعة التركيز (FGD) مع الجهات الفاعلة المجتمعية والوطنية والدولية. التقط المسح البيانات الكمية المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية. تم إجراء مجموعات تحديد الهوية المؤسسية (KII) ومجموعات النقاش المركزة (FGD) لاستكشاف الموضوعات الناشئة عن بيانات المسح وتقديم تفاصيل متعمقة عن مناطق معينة وأمثلة خاصة بالسياق. تم استكمال طرق جمع البيانات الأولية هذه بمراجعة الأدبيات.

جمع البيانات KII and FGDs

استخدم جمع البيانات نهجًا مختلطًا ، بما في ذلك المسح الذاتي والمقابلات المعمقة مصادر المعلومات الرئيسيين ومجموعات التركيز مع الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي والوطني والدولي، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والمستندات وتحليلها. التقط المسح بيانات كمية مقابل المؤشرات الرئيسية في قياس إطار اليميننة 'Localisation'. تم إجراء المقابلات ومجموعات التركيز لاستكشاف الموضوعات الناشئة من بيانات المسح والتعمق في تفاصيل مناطق محددة وتقديم أمثلة خاصة بالسياق.

يوضح الجدول (1) أدناه عدد مجموعات المؤشرات الرئيسية ومجموعات التركيز التي تم تنظيمها مع جهات فاعلة مختلفة في اليمن. أثر فيروس كوفيد 19- والفيضانات والمخاوف الأمنية على عدد المقابلات وورش العمل التي اكتملت وأجريت افتراضية في مناطق معينة بسبب صعوبات التواصل مع الناس شخصيًا.

(1) جدول تقسيم المقابلات و أنواعها

سلطة محلية	منظمات دولية و أمم متحدة	منظمة غير حكومية / وطنية و مجتمع محلي	الإجمالي	أداة جمع البيانات
	21	44	65	تقييم المسح الذاتي
4	4		8	المقابلات الفردية
		25	6	المجموعات البؤرية

تم إجراء ثمانية من مؤشرات التعريف الرئيسية ، مقسمة بالتساوي بين الوكالات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني. أجريت حلقات النقاش الست بين المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ، بحضور 25 منظمة. يتضمن التقرير اقتباسات مباشرة من المشاركين في البحث. في بعض الحالات ، تم تعديل الاقتباسات بشكل طفيف لتسهيل فهمها دون الكشف عن هوية المصادر. أي اقتباسات تُنسب إلى أشخاص محددين قد تمت بموافقتهم.

مراجعة الوثائق والدراسات الموجودة:

تم إجراء ثمانية من مؤشرات التعريف الرئيسية ، مقسمة بالتساوي بين الوكالات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني. أجريت حلقات النقاش الست بين المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ، بحضور 25 منظمة. يتضمن التقرير اقتباسات مباشرة من المشاركين في البحث. في بعض الحالات ، تم تعديل الاقتباسات بشكل طفيف لتسهيل فهمها دون الكشف عن هوية المصادر. أي اقتباسات تُنسب إلى أشخاص محددين قد تمت بموافقتهم.

مسح التقييم الذاتي. (SAS)

تم تحديد (167) منظمة كشركاء لتنفيذ الأنشطة المعتمدة وهذا يشمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية/ المحلية. وقد تم توزيع 120 استبيان، وتم استلام 65 استبيان. وقد يعود عدم استجابة بقية المنظمات، لضعف معرفتها وخبرتها في مجالات اليمينة 'Localisation' أو لطول الاستبيان، إذ يتكون اختبار SAS من (72) سؤالاً مغلقاً ويتطلب إجراؤه (45) دقيقة.

جدول (2) تقسيم المقابلات حسب الفئة

منظمة غير حكومية محلية / مجتمع محلي	منظمة دولية غير حكومية	منظمة دولية غير حكومية	منظمة الأمم المتحدة	أداة جمع البيانات
20	24	17	4	نوع المنظمة
	65			الإجمالي

ادرف 25 ايهي ف كراش ،تاعومجم 6ءارجا مت : (FGDs) زي كرتلا تاعومجم تاشقانم

محددات الدراسة

المحددات الجغرافية

تم إجراء تحليل أصحاب المصلحة في ورشة عمل تخطيط العلاقات الدولية، حيث تم تحديد منطقتين من المناطق الإنسانية الكبيرة في اليمن ، وتعتبر أيضًا مراكز وطنية لشمال اليمن وجنوبه (صعاء وعدن) ، حيث توجد أيضًا مراكز مجموعات إنسانية/ إقليمية ودولية ، ومنظمات غير حكومية وطنية/ محلية. تمثل العينة مختلف اصحاب المصلحة، الفاعلين الوطنيين من الهيئات الحكومية والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية/ المحلية. والفاعلين الدوليين من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والشبكات المدعومة، والحكومات المانحة والصناديق والجهات الفاعلة الإقليمية. لم تصل الدراسة إلى بعض الفاعلين الإقليميين والدوليين مثل المانحين لعدم تواجدهم في اليمن بسبب الحرب.

تحيز التفسير واللغة

قد تتأثر البيانات باختلاف التفسير للمصطلحات الرئيسية المستخدمة أثناء عملية المسح. وبحسب تأثير السياق السياسي لنطاق اختيار العينة، بسبب انقسام المناطق بين أطراف الصراع.

د تتأثر البيانات بتفسيرات مختلفة للمصطلحات الرئيسية المستخدمة في المسح والسياسي والجغرافي للعينة بسبب الانقسامات الإقليمية بين أطراف النزاع. من المهم أن نلاحظ أن التعريب لبعض الأدوات المتوفرة باللغة الإنجليزية ، والذي تمت ترجمته إلى العربية لاستخدامه في البحث قد يؤثر في بعض البيانات و تحليلها، حيث تم جمع البيانات باللغتين الإنجليزية والعربي و تم تجميع التقرير في البداية باللغة العربية وترجمته إلى الإنجليزية.

محددات تتعلق في جائحة كوفيد

واجهت الدراسة أيضًا تحديات محددة في تنفيذها. تم تصميم الدراسة أثناء تفشي جائحة COVID-19 في اليمن، ثم كان عليها تصحيح المسار وفقًا للوقائع الجديدة. على سبيل المثال، كان لا بد من إجراء جميع المقابلات تقريبًا عن بُعد عبر الهاتف أو المنصات المستندة إلى الإنترنت، مثل Zoom، والتي حدثت من الأشخاص الذين يمكنهم المشاركة في المقابلات وربما أثرت على انفتاح الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

1. الشراكة

النتيجة الرئيسية: في حين توجد بعض الأمثلة على الشراكات العادلة ، بشكل عام ، هناك حد أدنى من الأدلة على الشراكات العادلة والتكميلية بين الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية والدولية.

مستوى الادلة	المؤشرات
أدلة متوسطة	المؤشر 1: تقوم الشراكات على ممارسات الشراكة العادلة والأخلاقية
أدلة قليلة	المؤشر 2: شراكات استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى بناء أنظمة وعمليات تعكس طموح وأهداف الشريك المحلي / الوطني
أدلة قليلة	المؤشر 3: زيادة سلطة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في إطار الشراكات وقدرتها على اتخاذ القرار

منذ بداية المرحلة الانتقالية في اليمن عام 2012، وخلال النزاع القائم تزايد الاتجاه لبناء شراكات شاملة ومستدامة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص والجهات الدولية الفاعلة في الاستجابة الإنسانية في اليمن. في مؤتمر المانحين الذي انعقد في سبتمبر 2012، تم التوقيع على " إطار المسؤولية المتبادلة بين الحكومة اليمنية والمانحين " التزمت فيه حكومة الوفاق الوطني والجهات المانحة بالعمل مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهما شريكين أساسيين. والذي نتج عنه اعتماد الحكومة اليمنية "وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية" في سبتمبر 2013. كذلك تشكلت لجنة مشتركة من القطاع العام والقطاع الخاص لصياغة قانون للشراكة بين القطاعين. قدم مشروع القانون إلى مجلس النواب في أكتوبر 2014، وتم رفضه من قبل النواب ولم يصد. في نفس الوقت وقع القطاع الخاص والحكومة اليمنية مذكرة تفاهم، في ختام مؤتمر " إشراك القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة " المنعقد في العاصمة الأمريكية واشنطن في 18 نوفمبر 2014، الذي نظمه مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مركز المشروعات الدولية الخاصة في العاصمة الأمريكية¹⁵. وحددت وثيقة الإطار مجالات الشراكة وتشمل: الشباب، تمكين المرأة، الحد من الفقر، الصحة وتنمية البيئة، حقوق الإنسان، الفئات الضعيفة، الإغاثة الإنسانية، اللاجئين والنازحين والحكم

الجيد. كما حددت الوثيقة مبادئ الشراكة، وهي الشراكة المبنية على التبادلية والشفافية والمساءلة ومشاركة الرقابة والاستقلالية والموضوعية والحيادية والاستدامة. وفي الجانب المؤسسي: نصت الوثيقة على إنشاء المجلس الأعلى للشراكة، هيئة مستقلة يتم انتخابه على أساس معايير متفق عليها وبنسبة 40% من ممثلي الحكومة و 60% من ممثلي منظمات المجتمع المدني.

خلال النزاع الحالي ومنذ بداية الفترة الانتقالية في اليمن في عام 2012، ازدادت الحاجة إلى بناء شراكات شاملة ومستدامة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في مجال الاستجابة الإنسانية الدولية. ومع ذلك، وجدت الدراسة أدلة معتدلة على أن المنظمات المحلية لديها شراكات استراتيجية، في حين كان هناك حد أدنى من الأدلة على أن الفاعلين الوطنيين لديهم سلطة متزايدة وقدرة على اتخاذ القرار داخل هذه الشراكات. تظهر النتائج الإضافية أن الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية لا يبدو أنها تشارك بفعالية مع الجهات الفاعلة الدولية في تصميم المشروع، وتخصيصات الميزانية، وتحديد الاحتياجات والسياق، وتقييم المخاطر. كما أن السلطة الممنوحة للشركاء المحليين لإجراء تغييرات على أنشطة المشروع ضئيلة للغاية. لقد قوض التمايز بشدة التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومة والسلطات المحلية. وفقاً للمجيبين، ذكر 34 في المائة فقط من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أنهم يشاركون في الغالب في تصميم المشروع وتنفيذه بالتعاون مع شركاء وطنيين أو دوليين.

قبل عام 2015، كانت اتفاقيات الشراكة نادرة. ومع ذلك، بعد عام 2015، ظهرت العديد من المنظمات المحلية والوطنية في اليمن، وازدادت مشاريع الإغاثة. خلال الحرب، واصلت المنظمات المحلية والوطنية تقديم مقترحاتها بما يتماشى مع شروط ومعايير المانحين، سعياً إلى تعزيز نهج الشراكة دون نجاح يذكر. عندما لا يتم قبول الاقتراحات، لم يتم توضيح أسباب رفضها بوضوح، مما يدل على الافتقار إلى الشفافية، مما يبرز عدم توازن القوى في العلاقة بين الجهة المانحة والمنظمات المحلية / الوطنية - الذين يُنظر إليهم على أنهم مقدمو خدمات أكثر من كونهم شركاء. تقوم المنظمات الدولية بتنفيذ معظم المشاريع الكبيرة، بينما تلعب المنظمات المحلية دوراً بسيطاً. تتضمن العلاقة بين المنظمات المحلية والدولية في تنفيذ المشاريع مبادئ الشراكة في مرحلة التعاقد ومع ذلك، في كثير من الأحيان لا ينعكس ذلك على العمل في الواقع. هناك شروط مرهقة وغير واقعية مفروضة، مثلًا في سياسة المشتريات وعملياتها.

أدى النزاع القائم منذ عام 2015 إلى تقليص الفضاء المدني و تقويض الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني الوطنية/المحلية من قبل السلطات الوطنية والمحلية إلى حد كبير. توقف العمل في تنفيذ " وثيقة إطار الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية"، كما أثر النزاع على طبيعة الشراكة بين الجهات الفاعلة الوطنية/ المحلية والدولية¹⁶.

كانت الشراكة قبل 2015 محدودة جدا، ولكن بعد 2015 ظهرت منظمات محلية عديدة وكثرت المشاريع الإغائية بعد أن كانت تنموية، ومع ذلك لم يحدث تطور كبير في نهج الشراكة خلال فترة الحرب، فما زالت المنظمات المحلية تقدم مقترحات حسب شروط المانح ومعاييرها. عند عدم قبول الاقتراحات لا تُذكر الأسباب بشكل واضح (لا يوجد شفافية) لذلك يمكن وصف الشراكة بأنها علاقة مانح مع مقدم خدمة. أغلب المشاريع الكبيرة تقوم بها المنظمات الدولية ويكون دور المنظمات المحلية في أشياء بسيطة جدا¹⁷. طبيعة العلاقات في تنفيذ المشاريع بين المنظمات المحلية والمنظمات الدولية، في بعض الأحيان، تشبه التي تستند على العقود القانونية بدلا من الشراكات، هذا فضلا عن الشروط غير الواقعية والمرهقة للغاية في سياسات وعمليات الشراء¹⁸.

وقد لوحظ في الدراسة الاستقصائية أن 36.4 في المائة من المنظمات المحلية والوطنية أشارت إلى أن عمليات المراجعة والتعاون هي في الغالب متبادلة. الاستثمار طويل الأجل في العلاقات غير متوفر لأن مشاريع الطوارئ تستمر من سنة أشهر إلى سنة واحدة على الأكثر. عند السؤال، 29.5% فقط من المنظمات المحلية تعتبر أن مدة اتفاقية الشراكة مناسبة في كثير من الأحيان أو دائما، مقارنة بـ 61.9% من الجهات الفاعلة الدولية (الشكل 1). مع فترات زمنية أقصر، هناك القليل من الالتزام أو التركيز على تطوير قدرات طويلة الأجل للشركاء، وغالبا ما يظل التركيز ببساطة على نواتج هذه العقود.

تتنافس المنظمات الدولية الكبيرة و تسيطر بشكل عام على المنح المالية مع المنظمات المحلية للحصول على المنح ، ولذلك كثير من المنظمات المحلية أغلقت أبوابها. كثير من المنظمات الدولية تعتمد على شراكات مسبقة، وغالبا لا توجد فرص لشراكات جديدة، لا تفتح مجال للشراكة للمنظمات الصغيرة الجديدة، ولا تعطي فرص عادلة للشركاء الجدد . بعض المنظمات الدولية عندما تنزل اعلان عن مشاريعها لا يفوز إلا الشركاء القداماء. إضافة إلى أن إجراءات التقديم للمشاريع مرهقة وتفتقر إلى الشفافية،¹⁹.

يرى المشاركون في المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية، بأن الشراكة بين الجهات الوطنية / المحلية والجهات الداعمة والمانحة هي في الغالب شراكات قصيرة الأجل قائمة على تنفيذ مشاريع. والفرص المتاحة للشركاء الوطنيين/ المحليين لبناء القدرات والتطوير المؤسسي محدودة. " منذ عام 2015 إلى الآن لم نسمع أي بناء قدرات أو بناء مؤسسي للجمعيات المحلية"²⁰. أشار 50 في المئة من المنظمات المحلية بأنها لم تحصل غالبا أو دائما على فرص لبناء القدرات.

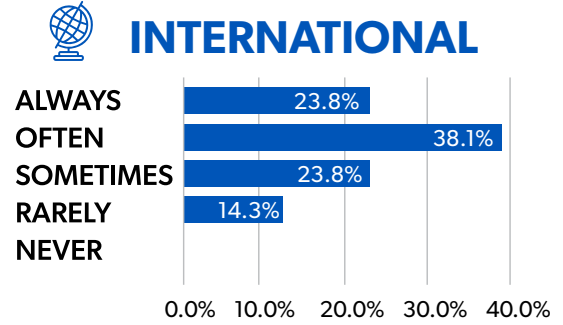
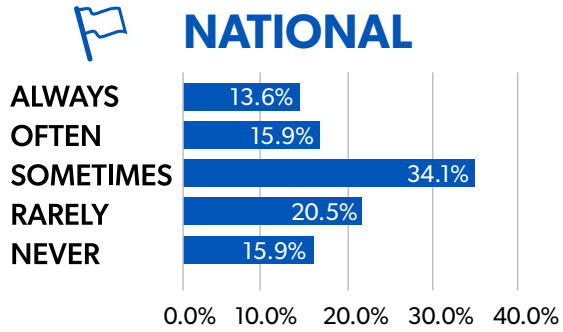
17 مجموعة بؤرية 2

18 مارثا كولبورن، مسار جديد للمضي قدما: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، مركز صنعاء.

19 مجموعة بؤرية 1

20 مجموعة بؤرية 1

رسم توضيحي 1: هل مدة اتفاقيات الشراكة مناسبة؟



وثيقة اطار بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية في سبتمبر 2013، اعتمد مجلس الوزراء "وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية"، نصت الوثيقة على اربعة أهداف:

1. توفير إطار عمل لمنظمات المجتمع المدني كشريك فاعل للحكومة وبناء جسور الثقة بين الطرفين.
2. الارتقاء بمستوى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج وتقديم الخدمات العامة، بما يلبي احتياجات المجتمع وتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة.
3. تعزيز المشاركة المجتمعية داخل المجتمع وفقا لقيم الديمقراطية.
4. بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والارتقاء بمستواها بما يؤهلها للقيام بالدور المنوط بها في إطار الشراكة.

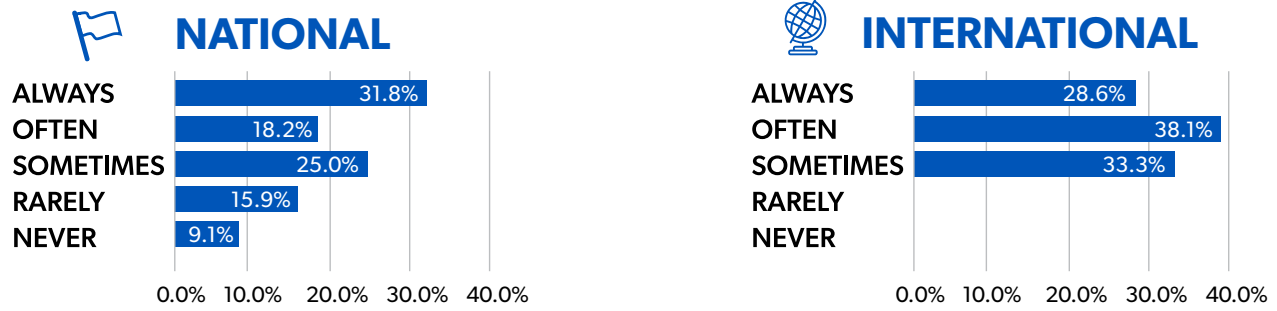
حددت وثيقة الإطار مجالات الشراكة وتشمل: الشباب، تمكين المرأة، الحد من الفقر، الصحة وتنمية البيئة، حقوق الإنسان، الفئات الضعيفة، الإغاثة الإنسانية، اللاجئين والنازحين والحكم الجيد. كما حددت الوثيقة مبادئ الشراكة، وهي الشراكة المتبادلة والشفافية والمساءلة ومشاركة الرقابة والاستقلالية والموضوعية والحيادية والاستدامة. وفي الجانب المؤسسي: نصت الوثيقة على إنشاء المجلس الأعلى للشراكة، هيئة مستقلة يتم متفق عليها وبنسبة 40% من ممثلي الحكومة و 60% من ممثلي منظمات المجتمع المدني. انتخابه على أساس معايير.

بحسب أكثر المشاركين في المقابلات والمجموعات المركزة، تفتقر مذكرات التفاهم وإبرام العقود إلى المبادئ الأساسية لتقدير الاحتياج والسياق والمخاطر. يقول ممثل منظمة غير حكومية دولية "لا توجد ندية في الشراكات الذي يحدث أن الشريك المحلي يعطى ميزانية محددة وتدخلات صممت مسبقاً، و فيما يتعلق بالمخاطر، لا يوجد شراكة فيها، إذ يتم تحويل المخاطر كاملة إلى الشريك المحلي"²¹.

ليس هناك شراكة أو استثمار طويل المدى كون المشاريع هي مشاريع طارئة تأخذ من 6 أشهر إلى سنة كحد أقصى، اشار 29.5 في المئة فقط من المنظمات المحلية ترى غالباً/ دائماً أن مدة الشراكة مناسبة. بعض المنظمات الدولية تعمل في بناء و استثمار تراكمي على مستوى الأصول تخدم المانح و المنفذ، حيث تستثمر في الأصول و الموظفين و الأنظمة²².

21 مقابلة مع ممثل منظمة غير حكومية دولية
22 مقابلة مع ممثل منظمة تابعة للأمم المتحدة.

رسم توضيحي 2: في إطار اتفاقات الشراكة، هل هناك فرص لمنظمتكم لبناء القدرات؟



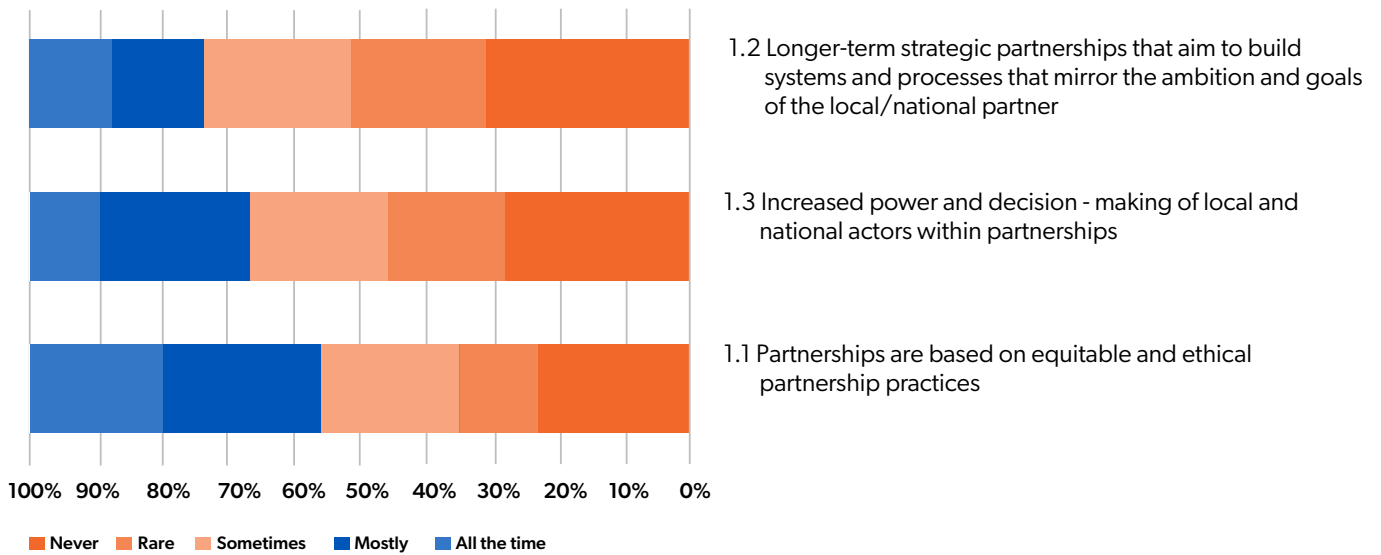
فرص بناء القدرات والتطوير المؤسسي غير كافية للعديد من المنظمات الشريكة المحلية / الوطنية. أفاد 50 في المائة فقط من المستجيبين المحليين والوطنيين من الدراسة الاستقصائية أن لديهم دائماً أو في كثير من الأحيان فرص بناء القدرات في إطار الشراكات ، مقارنة بـ 66.7 في المائة من الجهات الفاعلة الدولية (الشكل 2). أفاد 25% من الفاعلين المحليين والوطنيين أن فرص بناء القدرات محدودة أو معدومة على الإطلاق في اتفاقياتهم²³.

الجهات الدولية، غالباً لا تشرك الجهات الفاعلة الوطنية/المحلية في اتخاذ القرارات بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع و مخصصات الميزانية وما إلى ذلك خصوصاً مع الشركاء الجدد. أجاب 34.1 في المئة فقط من المنظمات المحلية أنها غالباً أو دائماً تشارك في تصميم وتنفيذ المشاريع مع الشركاء. سلطة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وقدرتها على اتخاذ القرار مقيدة في تنفيذ المشاريع. يقوم المانح بتجهيز خطة المشروع كاملة مسبقاً، وصلاحيات الشريك المحلي في تغيير أنشطة المشروع محدودة. لا يوجد مرونة في تغيير المشاريع التي تقوم بتنفيذها المنظمات المحلية²⁴. أشار ممثل منظمة دولية غير حكومية إلى أنه في بداية الشراكة لا يوجد انخراط كبير من قبل المنظمات المحلية مع المنظمات الدولية في طور إعداد المقترحات و تصميم التدخلات، و نتيجة لانعدام وجود القيادة و مهارات فنية أخرى كتصميم التدخلات و عكس الاحتياجات فقد مكن ذلك المنظمات الدولية من السيطرة الكاملة على مراحل تصميم المشاريع، وتمثل اللغة حاجزاً بين المنظمات المحلية و الدولية²⁵.

“لا يوجد تكافؤ في الشراكات عندما يتم منح الشريك المحلي ميزانية محددة وتدخلات مصممة مسبقًا. فيما يتعلق بالمخاطر ، هناك القليل من التعاون ، حيث يتم نقل المخاطر بالكامل إلى الشريك المحلي.”

Overview of Findings - 1. PARTNERSHIPS

1. PARTNERSHIPS: Equitable and complementary partnerships between local, national and international actors



بشكل عام ، من الواضح أن العناصر الأساسية للشراكة المنظمة والمتبادلة غير متوفرة في كثير من الحالات ، حيث ذكر معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وحضور مجموعة تركيز المناقشة أن مذكرات التفاهم والعقود غالبًا ما تفتقر إلى العناصر الأساسية لتقييم الاحتياجات وتحليل السياق وتقييم المخاطر . كما شارك ممثل المنظمات الدولية غير الحكومية ، "لا يوجد تكافؤ في الشراكات عندما يتم منح الشريك المحلي ميزانية محددة وتدخلات مصممة مسبقًا. فيما يتعلق بالمخاطر ، هناك القليل من التعاون ، حيث يتم نقل المخاطر بالكامل إلى الشريك المحلي".²⁶

2. القيادة

النتيجة الرئيسية: هناك حد أدنى من الأدلة على ان المؤسسات المحلية/ الوطنية تحدد و تقوم بدور قيادي في مجال الاستجابة الإنساني.

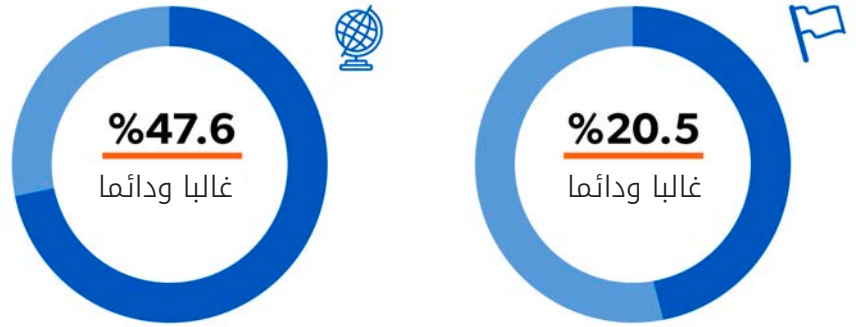
مستوى الادلة	المؤشرات
أدلة قليلة	المؤشر 1: الفاعلون الدوليون يدعمون ويعززون القيادة المحلية و
أدلة قليلة	المؤشر 2: يتولى الفاعلون المحليون والوطنيون قيادة الاستجابة والسيطرة على عملية صنع القرار
أدلة قليلة	المؤشر 3: تعمل الجهات الفاعلة الدولية مع الهياكل الموجودة وآليات القيادة داخل الدولة

أدت الحرب إلى تقويض مؤسسات الدولة وانقسام البلد إلى مناطق نفوذ لأطراف الصراع وسلطات متعددة، والحكومة الوطنية المعترف بها دولياً غير مستقرة داخل البلد، ولا تمتلك القدرة وسلطة القرار في قيادة الاستجابة الإنسانية. ومع انخفاض الموظفين الدوليين في المناطق والحاجة إلى تولى المنظمات المحلية مسؤولية أكبر لتقديم المساعدات المجتمع، إلا أن قدرة هذه المنظمات محدودة جداً في مواجهة أكبر أزمة إنسانية في العالم، تعيشها اليمن. وبالتالي فإن الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الدولية، تقود العمل الإنساني في الواقع، وتكاد تكون فرص المنظمات المحلية للتأثير على القرار منعدمة. تكشف بيانات المسح أن 31.8 في المئة من المنظمات المحلية أنها غالباً أو دائماً تلتقي مع المانحين بشكل مباشر وتشارك في برامجهم.

عند السؤال عما إذا كان الفاعلون الدوليون يستهدفون الجهات الفاعلة الوطنية / المحلية في عملية / برنامج دعم القيادة ، اعتقد 46.7% من الجهات الفاعلة الدولية أنهم فعلوا ذلك دائماً أو في معظم الأوقات ، من ناحية أخرى ، اعتقد 20.5% . فقط أنه حدث على هذا النحو (الشكل 3).

من ناحية أخرى ، يشعرون تم مقابلتهم من الجهات الدولية بشكل مختلف ، حيث أشار 72% إلى أنهم يدعمون تعزيز قيادة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية. يعتقد الفاعلون المحليون والوطنيون أن قيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية للاستجابة وسلطتها في صنع القرار معتدلة. عند السؤال عما إذا كان الفاعلون الدوليون يستهدفون الجهات الفاعلة الوطنية / المحلية في عملية / برنامج دعم القيادة ، اعتقد 47.6% من الجهات الفاعلة الدولية أنهم فعلوا ذلك دائمًا أو في معظم الأوقات ، من ناحية أخرى ، اعتقد 20.5% فقط أنه حدث على هذا النحو (الشكل 6).

رسم توضيحي 3: هل تستهدفكم الجهات الفاعلة الدولية في عملية/برنامج دعم القيادة؟



تظل كثير من سلطة اتخاذ القرار في جهود الإغاثة في اليمن مركزة في أيدي الجهات الفاعلة الدولية ، بينما تظل امكانية تعزيز مبادرات الأشخاص المتأثرين بالأزمة غير مستغلة إلى حد كبير. تقدم ممارسات مثل الاستجابة للأزمات التي يقودها الناجون والمجتمع إرشادات قائمة على الأدلة حول كيفية عمل الجهات الفاعلة في مجال المساعدة على دعم المبادرات غير الرسمية بشكل أكثر فعالية. من خلال التعبئة المجتمعية وتيسيرها، والمشروعات الصغيرة الجماعية، والتدريب على المهارات التي يقودها الطلب، وآليات التنسيق ذات الصلة محلياً، ويسعى نهج الاستجابة للأزمات الذي يقوده الناجون والمجتمع إلى تمكين ودعم المساعدة الذاتية الجماعية والاستقلالية. تهدف ممارسات مثل الاستجابة للأزمات التي يقودها الناجون والمجتمع إلى استكمال التدخلات الخارجية التقليدية وتقديم فرص ملموسة لتحويل عملية صنع القرار إلى الأشخاص الذين يعيشون في هذا الصراع ويستجيبون له²⁷.

رسم توضيحي 4: هل تلتقي منظماتكم مع المانحين وتشارك معهم بشكل مباشر في البرنامج؟



تشير بيانات المسح إلى أن 31.8 في المائة فقط من المنظمات الوطنية / المحلية تلتقي في كثير من الأحيان أو دائماً مباشرة مع المانحين وتشارك في برامجهم (الشكل 4). تجربة الجهات الفاعلة الدولية مختلفة بشكل لافت للنظر ، حيث ذكر ثلاثة من كل أربعة مشاركين دوليين أنهم يجتمعون دائماً مع المانحين أثناء تنفيذ البرنامج. يوضح هذا العلاقات بين المانحين والجهات الإنسانية الفاعلة في الواقع. على الرغم من الالتزامات العالمية بدعم 'اليمننة' Localisation' والجهات الفاعلة المحلية ، تُظهر البيانات أن عددًا قليلاً من المانحين يضعون ذلك موضع التنفيذ على أرض الواقع. من المحتمل أن يرجع هذا الاختلاف الكبير إلى عاملين بما في ذلك تفضيل المانحين للتعامل مباشرة فقط مع الجهات الفاعلة الوسيطة (غالبًا المنظمات الدولية) و عملية الاختيار والتقييم الذي يلعبه الوسطاء أنفسهم.

تتولى منظمات الأمم المتحدة قيادة المجموعات القطاعية كلها، كما هو مبين في الجدول رقم (3). وكما يقول ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية " تفعيل المجموعات القطاعية يتم عندما لا تكون الدولة قادرة على خلق تنسيق فعال ، و بالتالي تفعيل المجموعات يجب على سؤال الدور القيادي للهيكل و المؤسسات المحلية"²⁸. ويشير ممثل منظمة تابعة للأمم المتحدة إلى أنه لم يتم بناء قيادة حقيقة داخل المنظمات المحلية و ذلك لعدة اسباب منها، عدم وجود عمل مؤسسي داخل المنظمات المحلية ، بالمقارنة فإن العمل المؤسسي في المنظمات الدولية موجود و ينعكس على شكل آليات و إجراءات، وضعف القدرات التنظيمية والإدارية للمنظمات المحلية يقلل من مشاركتها في قيادة العمل الإنساني²⁹. هذا الكلام يستخدم لتبرير استبعاد المنظمات المحلية، وهنا ينبغي الإشارة إلى مسؤولية المنظمات الدولية في هذا الشأن. خلال الأزمة الحالية، تراجعت أنشطة المنظمات الدولية الرامية إلى تحسين القدرات التنظيمية والفنية للمنظمات المحلية، وأصبحت فرص بناء القدرات أقل فأقل، وتكاد تنعدم هذه الفرص في بعض المناطق البعيدة. ومع ذلك هناك منظمات

وطنية اصبح لديها القدرة والكفاءة للمشاركة الفاعلة في قيادة العمل الإنساني. وتمتلك المنظمات غير الحكومية الوطنية نسبة عالية نسبيًا من مقاعد في المجموعات وتم تمثيلها في كل من قيادة المجموعة (كقائد مشارك للمجموعة الفرعية للعلم القائم على النوع الاجتماعي) وفي المجلس الاستشاري للصندوق الإنساني اليمني (YHF).³⁰

أفاد 54.5 من المنظمات المحلية أنه لم يسبق تفويضها أبداً في قيادة الاستجابة الإنسانية من قبل الجهات الفاعلة الدولية. و27.3 في المئة فقط من المنظمات المحلية لها علاقة مباشرة مع مانح دولي.

جدول 3 المجموعات القطاعية و المنظمات التي تديرها

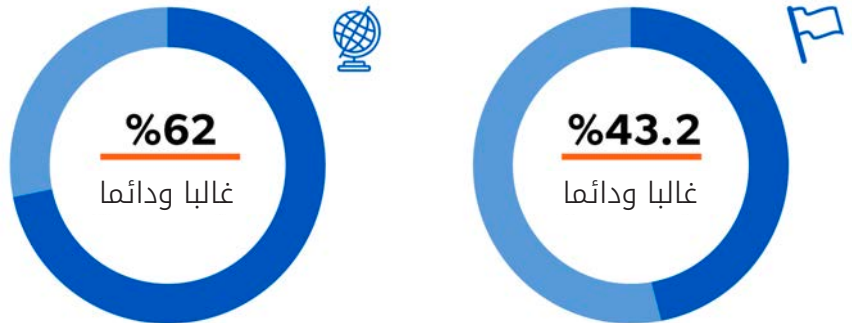
المجموعات القطاعية لتنسيق الاستجابة الإنسانية	القيادة / المنظمات التي تدير المجموعات
الأمن الغذائي والزراعة	برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة.
التغذية	منظمة اليونيسيف
الصحة	منظمة الصحة العالمية
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	اليونيسيف
التعليم	اليونيسيف
الحماية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المجلس الدنماركي للاجئين.
المأوى والمواد غير الغذائية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
تنسيق وإدارة المخيمات	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة.
اللاجئين والمهاجرين	
آلية الاستجابة السريعة	المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان.
الخدمات اللوجستية	برنامج الأغذية العالمي.
الاتصالات في حالات الطوارئ/ التنسيق	برنامج الأغذية العالمي.

المصدر: تقرير مراقبة خطة الاستجابة الإنسانية 2021

في حين عدد من قيادات المنظمات المحلية ، يعتقدون أن الجهات الفاعلة الدولية لا تدعم القيادة الوطنية إلا بنسبة ضئيلة، ولا يسمح لها بالمشاركة في دراسة خطط الاستجابة الإنسانية وتقييم الاحتياج إلا بصورة غير رسمية أو شكلية، وهناك قصور كبير في تمثيل المنظمات المحلية في المناصب القيادية وتحديد الأهداف المشتركة بشأن الاستجابة الإنسانية³¹. يقول أحد المشاركين في البحث " يوجد حدود ومستويات معينة للموظف اليمني، حيث لا يصل إلى المناصب العليا"³². كشف المسح أن 29.6 في المئة فقط من المنظمات المحلية شاركت بشكل دائم أو غالبا في خطة التأهب والاستجابة للحد من المخاطر، التي بدعم من المانحين الدوليين.

يعتقد بعض المشاركين في البحث أن الجهات الفاعلة الدولية تعمل مع الهياكل والآليات القيادية داخل البلد، ولكن هناك تدخلات كبيرة من قبل سلطات الأمر الواقع في بعض المناطق في سير أعمال المنظمات والمانحين الدوليين ، مما يضطر الفاعلين الدوليين إلى التعامل مع المنظمات غير الحكومية المحلية عبر تلك السلطات. هناك اختلاف بين الجهات الحكومية نفسها في الشمال والجنوب. سلطة الحوثيين "أنصار الله" فرضت دورها القيادي بالضغط والقوة، والدور القيادي للسلطات في الجنوب والمناطق الموالية للحكومة المعترف بها دوليا غائب إلى حد ما. وزارة التخطيط في عدن و مجلس تنسيق الشؤون الإنسانية "سكمشا" الذي انشأته سلطة الحوثيين " أنصار الله" عادة ما يكون لدى كل منهما قائمة بالاحتياجات السنوية إلى جانب خطة استجابة طارئة بالاضافة إلى خطة OCHA" ، ولكن قوائم الاحتياجات لا تتطابق مع الاحتياج الفعلي في الواقع ولا يوجد تنسيق في قيادة الاستجابة الإنسانية³³.

رسم توضيحي 5: هل تعتبرون أنفسكم في موقع القيادة في الاستجابة الإنسانية في اليمن؟

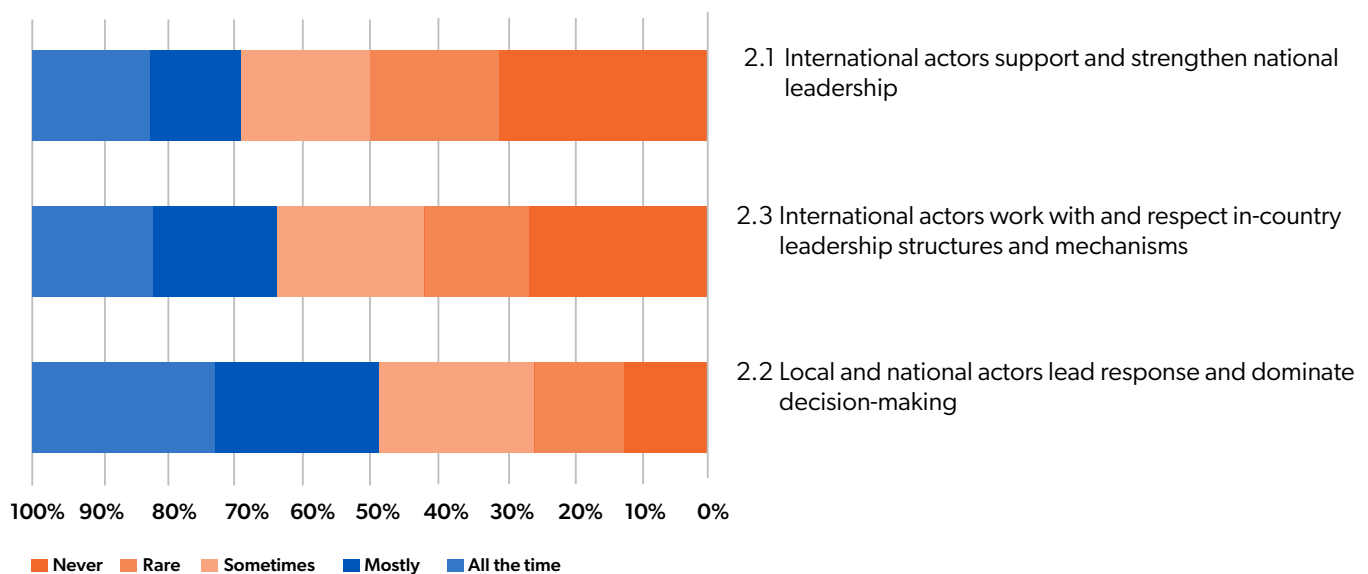


بحسب الدراسات، كثير من المنظمات المحلية تفتقر إلى القدرات التنظيمية، المهاربة، البشرية، والبنية التحتية مما يجعل قدرتها على الاستجابة الفعالة ضعيفة جداً، وبدلاً من معالجة هذا الوضع، تلجأ بعض المنظمات الدولية في أحيان كثيرة إلى تقديم خدماتها بشكل مباشر إلى المتضررين دون التعامل مع منظمات محلية وسيطة³⁴.

تستخلص نتائج الدراسة حول القيادة بان مفهوم القيادة بين الجهات الدولية والجهات الفاعلة المحلية / الوطنية مختلف و متذبذب مما يشير إلى اختلاف في التواصل والتفاهم بين المجموعتين. يشعر الفاعلون الدوليون بعزيم من الإيجابية تجاه الفرص القيادية المتاحة للمجموعات المحلية / الوطنية في قيادة الاستجابة الإنسانية، ويعتقد 62% من الجهات الدولية التي تمت مقابلتهم أنهم في الغالب أو دائماً في موقع ريادي في الاستجابة الإنسانية في اليمن، بينما يعتقد 43.2% فقط من الجهات الفاعلة الوطنية ذلك، شعر واحد فقط من بين كل أربعة مشاركين أن الجهات الفاعلة الدولية تدعم وتقوي القيادة الوطنية "في الغالب" و "طوال الوقت". من ناحية أخرى، شعر حوالي نصف المستجيبين أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية كانت تقود الاستجابة والقرار "في الغالب" و "كل الوقت".

Overview of Findings - 2. LEADERSHIP

2. LEADERSHIP: National actors define and lead on humanitarian action



34 ماهر عثمان وعاصم العشاري، الوضع الإنساني في اليمن: صعوبات متزايدة وتدهور مستمر، ورقة سياسات، مؤسسة رنين اليمن، 2017

3. التنسيق والتكامل

النتيجة الرئيسية: هناك حد أدنى من الأدلة على تطبيق، واحترام، النهج المتفق عليها بشكل عام "محلًا قدر الإمكان ودوليًا حسب الضرورة"

مستوى الادلة	المؤشرات
أدلة قليلة	المؤشر 1: التمثيل والمشاركة على الصعيد الوطني في مننديات واجتماعات التنسيق
أدلة قليلة	المؤشر 2: معايير محددة بوضوح للجهات الفاعلة الدولية التي تكمل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية
أدلة قليلة	المؤشر 3: يتم تمويل آليات التنسيق الوطنية للمجتمع المدني ولديها القدرة التقنية على العمل في الاستجابة الإنسانية.
أدلة قليلة	المؤشر 4: يتم تقديم الاستجابة الإنسانية بطريقة تعاونية ومتكاملة

هناك العديد من العناصر التي تعمل بمثابة حواجز أمام التنسيق الفعال والتكامل بين الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية والدولية، بما في ذلك عدم كفاية المعرفة بين المنظمات المحلية والوطنية حول كيفية المشاركة في آليات التنسيق بقيادة دولية. ويؤدي الافتقار إلى الموارد الداخلية وتوافر الموظفين داخل المنظمات المحلية للمشاركة بشكل هادف في مننديات التنسيق إلى تفاقم هذا الحاجز.

تظل هيمنة اللغة الإنجليزية في الاتصالات والاجتماعات التنسيقية والتقارير بمثابة عقبة للكثيرين. النظام الإنساني الحالي بيروقراطي ومعقد للغاية، ويتألف من مننديات تنسيق متعددة: عمليات الطوارئ، والفريق الإنساني القطري، وآلية تنسيق المجموعات، ومجموعات العمل الفنية. أشارت 57% فقط من المنظمات المحلية إلى أن الاستجابة الإنسانية يتم تنفيذها بالتنسيق والتكامل بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية - مقارنة بـ 74% من المنظمات الدولية التي أعربت عن تنسيق الاستجابة الإنسانية وتكاملها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بتعبئة وتنسيق الاستجابة الإنسانية بالشراكة مع الفاعلين المحليين والدوليين، ويدعم عمل الفريق القطري الإنساني (HCT)، والسلطات الوطنية لآلية التنسيق بين المجموعات (ICCM) والشركاء الإنسانيين الآخرين بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في اليمن. أشار مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2017، إلى تحسن التواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم خدمات الإغاثة بفضل مجموعات التنسيق المشترك التي أسسها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2016. وقد بقي عدد من شبكات وتحالفات [شبكة التعزيز المدني] و" مجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني" و" شبكة النماء اليمنية". غير أن العديد من هذه التحالفات ازداد ضعفاً خلال ذلك العام³⁵.

من وجهة نظر المنظمات الدولية، يجب أن ينشأ تنسيق وتكامل أكثر فاعلية مع المنظمات المحلية، وبعد ذلك يكون من الأسهل بكثير صياغة استجابة مشتركة. غالباً ما تفشل المنظمات الوطنية / المحلية في التواصل فيما بينها ولا تشارك المعلومات، مما يؤدي إلى حدوث تعقيدات في عملية التنسيق.

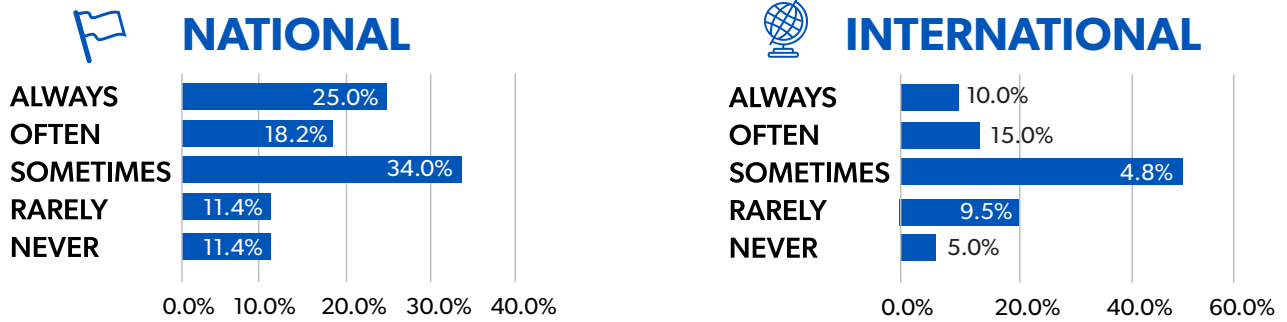
حسب الدراسات، منظمات المجتمع المدني اليمنية لا تزال تعاني من أوجه قصور كبيرة. فتبادل المعارف والمعلومات بين منظمات المجتمع المدني يتسم بالضعف بشكل عام، وخاصة في ظل غياب شبكات وآليات تنسيق، مما يسهم في هذا التفتت عدم الثقة، وسوء الفهم لدور الشبكات في التنسيق، والمنافسة السياسية والمهنية بين منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك فإن الإطار القانوني الحالي لا يعترف بشبكات منظمات المجتمع المدني مما يقوض دورها في تنسيق منظمات المجتمع المدني، والدعم المتبادل، والتنظيم الذاتي والمناصرة³⁶. يغلب على منظمات المجتمع المدني حالة عدم الثقة فيما بينها، إضافة إلى التنافس في الحصول على الدعم والموارد، والتي تضعف فرص التعاون والتكامل بينها وتعيق عملية التشبيك. والذي يؤثر سلباً على إمكانية تبادل المعلومات ويعيق جهود التنسيق³⁷. بحسب صندوق التمويل الإنساني في اليمن، يتم تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية في المجلس الاستشاري لصندوق التمويل الإنساني في اليمن، ولجنة المراجعة الاستراتيجية ولجنة المراجعة الفنية، ولجان مراجعة التخصيص وأيضاً في قيادة القطاعات الفرعية. كما تتسم لجان مراجعة المشاريع بشمولية مشابهة، حيث يقوم منسقو المجموعات القطاعية بتعيين ممثلين من أوساط كل شريك عمل إنساني منفذ للمشاركة في العملية³⁸. يشير عدد من المنظمات الوطنية النسائية، إلى محدودية و تقلص دورها في الاجتماعات التنسيقية، وأن التقييمات تتجاهل الخبرة والمعرفة الوطنية والصلات مع المجتمع المحلي التي يمكن أن تلعب أدواراً حاسمة في دعم التقبل وتوفير الفهم الظرفي الوطني و المحلي ذو الأهمية الحاسمة لتقديم المساعدة الكفؤة والفعالة³⁹.

35 مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2017، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ص

36 منظمات المجتمع المدني باليمن في مرحلة تحول: رسم خريطة منظمات المجتمع المدني ذات التوجه التنموي في خمس محافظات وتقييم قدراتها، البنك الدولي، 2013، ص 25

تعتبر اللغة الانجليزية هي اللغة السائدة في التواصل و الاجتماعات التنسيقية والتقارير، مما يشكل عائقا للكثير من المنظمات المحلية. قال 43.2 في المئة من المنظمات المحلية أنها غالبا أو دائما تتحدث باللغة العربية في الاجتماعات التنسيقية، و24 في المئة فقط ترى بأن تقارير التنسيق غالبا أو دائما يتم إعدادها باللغة العربية.

رسم توضيحي 6: هل تتحدثون العربية في الاجتماعات التنسيقية؟



أشار من تمت مقابلتهم من الجهات الدولية، إلى أن التسجيل في عضوية الكليسترات " المجموعات القطاعية" وآليات التنسيق متاح للجميع، لكنهم يحملون المنظمات الوطنية/المحلية مسؤولية القصور في الانضمام إلى الآليات التنسيقية القائمة، لعدد من الأسباب والاعتبارات:

- ضعف معرفة المنظمات لطرق واجراءات التسجيل، وكذلك فهم الأدوار والمسؤوليات.
- محلية يحول دون اتمام التنسيق. لا يوجد تنسيق حقيقي وقوي، بسبب عدم وجود الحكمة والفهم المشترك وتضارب المصالح ولذا يجب العمل على ذلك.
- ثمة اشكالية حقيقية في ثقافة المنظمات المحلية وفهمها للتنسيق. يجب أن تعمل هذه المنظمات مع بعضها البعض. التنسيق و التكامل ينبغي أن يأتي من المنظمات المحلية بشكل أو بآخر كون ذلك يكون أكثر فعالية و يدفع بالمنظمات الدولية إلى احترام ذلك و التفاعل معه ، مثل اطلاق مبادرات و تحالفات و تكتلات من شأنه أن يجعل من التنسيق و التكامل حقيقة و واقع وليس شكلا . بينما من الصعب جدا عمل شبكات وتحالفات بين المنظمات المحلية نتيجة للخوف و التنافسية وعدم الثقة.
- تقديم تقييمات احتياج حقيقية واستجابة سريعة من قبل المنظمات المحلية أمر مهم في تعزيز التكامل و التنسيق بشكل عام، و ينبغي في هذا الخصوص أن تحرص المنظمات المحلية على تقوية قدراتها و التركيز على نطاقات جغرافية هي متواجدة فيها بقوة لعكس تلك الاحتياجات بشكل عام.

“وأضاف، لا يتم تقديم تقارير تدقيق حسابية لأغلب المشاريع ولا مشاركة مراجعتها مع الحكومة مع ظهور حالات فساد أعلنت عنها العديد من المنظمات الأممية في السنوات الماضية”

في حين تشير المنظمات الوطنية/ المحلية إلى ضعف التنسيق وغياب التواصل الشبكي بين المنظمات المحلية والأطراف المعنية والافتقار إلى المعلومات المنشورة وهناك عدد من الصعوبات في عملية التنسيق. ولا يوجد تمويل مخصصة للتنسيق، مما يُرهق المنظمات المحلية ويجعلها تتوقف عن الاندماج في عملية التنسيق في النظام الإنساني الحالي يتصف بقدر كبير من البيروقراطية والتعقيد كونه يتألف من مننديات تنسيق متعددة: خلية الطوارئ، والفريق الإنساني القطري، وآلية التنسيق بين المجموعات، ومجموعات العمل الفنية، وما إلى ذلك⁴⁰.

المنظمات الوطنية والدولية تواجه صعوبات كبيرة في التنسيق والتكامل مع القطاع الحكومي، فهذا القطاع يعاني من ضعف شديد في التنسيق بين مؤسساته. بسبب تعدد اطراف الصراع و السلطات القائمة في المناطق. توجد آليتين وطنيتين لتنسيق الاستجابة الإنسانية، الأولى تديرها “ وزارة التخطيط والتعاون الدولي” في الحكومة المعترف بها دوليا. تعمل الوزارة على تسهيل عمل المنظمات الدولية المنفذة على الأرض مع تنفيذ مسوحات الاحتياجات . في مقابلة مع وزير التخطيط والتعاون الدولي، دعا إلى تصحيح شامل للعمل الإنساني والإغاثي في اليمن، وقال مازلنا نعمل ومنتظر استعادة الثقة بالحكومة من المانحين للتعامل معها مباشرة بدلا من الأطراف الثالثة. ونحاول دعم آليات التنفيذ على الأقل من خلال الشراكة مع مؤسساتنا الوطنية لتخفيف ما ينفق، وهو أكثر من ثلث المبالغ في نفقات إدارية لطواقم المنظمات ومصاريفها الإدارية. وانتقد وزير التخطيط معظم المنظمات الدولية العاملة في اليمن التي اشتكى من أنها “ لا ترسل للحكومة تقارير انشطتها ومستوى التنفيذ رغم مخاطبتنا لها أكثر من مرة. كما طالبنا مرارا وتكرارا إجراء التحويلات النقدية والعمليات المصرفية المرتبطة بالمساعدات والمنح عبر البنك المركزي”. وأوضح وزير التخطيط “ أن ضعف آليات الرقابة والتقييم المباشر من المانحين الموجودين خارج اليمن وتفويضهم لتنفيذ برامجهم ومشاريعهم أطرافا ثالثة ممثلة بالمنظمات الدولية أدى إلى ضعف فاعلية البرامج التي تقدم للمستفيدين وظهور حالات فساد وارتفاع نسبة الرسوم الإدارية. ” وأضاف، لا يتم تقديم تقارير تدقيق حسابية لأغلب المشاريع ولا مشاركة مراجعتها مع الحكومة مع ظهور حالات فساد أعلنت عنها العديد من المنظمات الأممية في السنوات الماضية”⁴¹.

40 إعادة تصور النظام: هل المساعدات الإنسانية هي أكثر ما يحتاجه اليمن، تقرير مركز صنعاء، 23 مارس 2022، <https://sanaacenter.org>.

41 وزير التخطيط: ثلث أموال المانحين يذهب فساد ونفقات إدارية للمنظمات ، صحيفة الأيام نشر في 4 أغسطس 2021 <https://www.alayam.info/news/8POU2XBA-HBFEMQ-6796>

توضيحي 7: هل تعتقد ان الجهات الفاعلة الدولية تدعم اليات التنسيق الحكومية بدلا من ان تقوضها؟



كما انشأت الحكومة المعترف بها دوليا "اللجنة العليا للإغاثة" والتي من مهامها إعداد الاستراتيجيات والتنسيق الحكومي بين الجهات الإغاثية والاشراف وتنفيذ أعمال الإغاثة، تتكون اللجنة من ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة وعدد من ممثلي المنظمات الإغاثية والإنسانية. يطلب من المانحين، تم إعادة تشكيل اللجنة أكثر من مرة. رئيس اللجنة العليا للإغاثة السابق، يرى أن هناك قصور وسوء إدارة في ملف الإغاثة، " كثير من الأموال التي تجمع باسم اليمن تذهب إلى الأمم المتحدة ومنظماتها ولا تذهب للحكومة والبنك المركزي. لذلك طرحنا آلية واضحة لعمل الإغاثة بشكل مركزي، بحيث تكون هناك 5 مراكز تعطي مخصصات وسلطة اتخاذ القرار والتنفيذ لكن الأمم المتحدة لم تلتزم أو تنفذ تلك الآليات" وأضاف قائلا " . انتهجنا أسلوب معين لتجنب دعاوي الفساد، ليكون دورنا توصيل المعلومات للمانحين وأين يجب أن يتدخلوا، ولم نتدخل بصورة مباشرة في عمليات الإغاثة لا استلام الإغاثة ولا حسابات بنكية، كنا فقط ننسق ونترك أمر التدخل المباشر للمانحين والوسطاء⁴².

42 رئيس اللجنة العليا للإغاثة السابق: هناك سوء إدارة للعملية الإغاثية من قبل المنظمات الأممية <https://almahriah.net/>, 11 إبريل 2022

توضيحي 8: هل قادت منظماتكم إدارة الكتل وكتابة التقارير (من يكتب/من يضع أجندة الاجتماع)؟



قامت سلطة "أنصار الله" بإنشاء آلية أخرى " المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي "سكمشا". جمع كل صلاحيات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وأيضا صلاحيات تسجيل وتصريح مزاولة عمل منظمات المجتمع المدني، التي كانت من صلاحيات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. فرض على منظمات المجتمع المدني، أن تحصل على موافقة المجلس قبل تقديم أي مقترحات تمويل مشاريع إلى الجهات الخارجية المانحة، وأن تتم الموافقة المسبقة على أنشطة معينة مثل الدراسات الاستقصائية وغيرها. تتكرر شكاوى شركاء العمل الإنساني بأن السلطات في المناطق التي تقع تحت سيطرة "أنصار الله" وبعض المناطق الأخرى تمارس تدخلا مباشرا في أنشطة منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الدولية، مثل التدخل في إعداد البرامج والفعاليات واختيار المشاركين والمستفيدين، وترفض منح التصاريح اللازمة لعمل المنظمات. بالإضافة إلى إيقاف العديد من الفعاليات التي يقيمها شركاء العمل الإنساني في إطار جمع البيانات وتبادل المعلومات فيما بينهم.

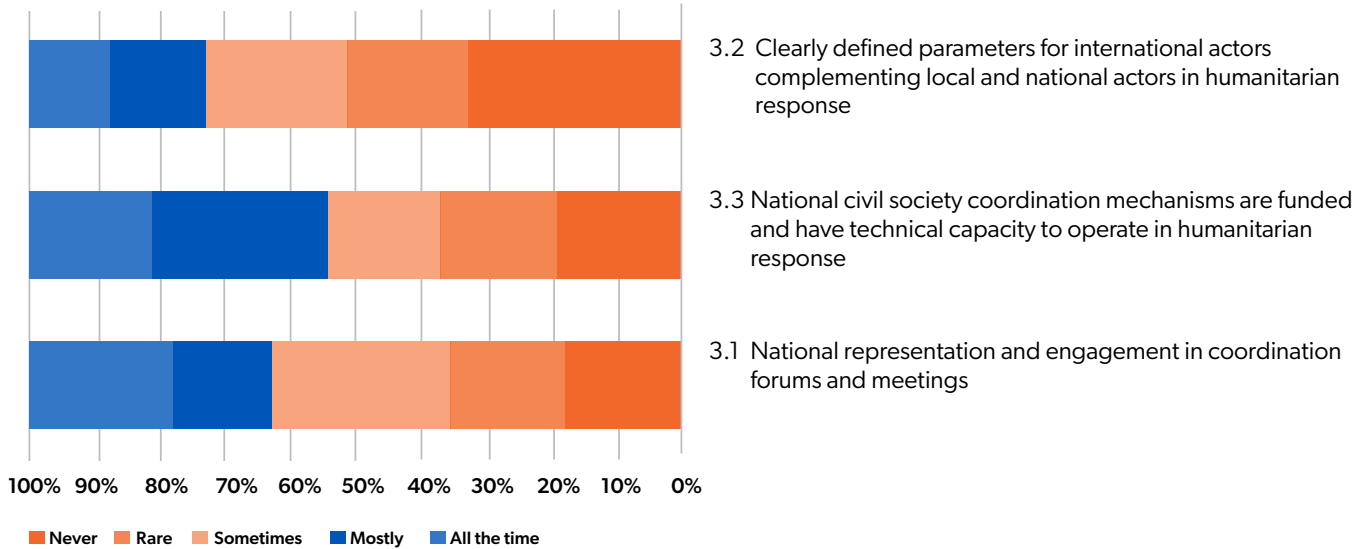
التنسيق مع القطاع الخاص ما زال محدودا، حدد اصحاب الأعمال صعوبات عديدة في التعامل مع الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالاتصال بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. تتعلق هذه الصعوبات في المقام الأول بعملية المناقصات ومتابعتها، كانت الشكاوى الشائعة غلبة الغموض على نقاط الاتصال بالمنظمات الدولية، وكذلك معايير ومتطلبات المنظمات الدولية. كما أن المشاورات مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية المستهدفة غائبة في معظم الوقت. وقد أشارت دراسة استقصائية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أغسطس/ آب 2017 إلى وجود بعض الالتباس فيما يتعلق بما إذا كانت آلية التنسيق موجودة: فقد أجاب 52 بالمائة من أصحاب الأعمال بالنفي على السؤال " هل هناك منصة تنسيق مخصص للمساعدات الإنسانية وجهود الانعاش في القطاع الخاص في اليمن؟".⁴³

43 علي العزكي، المنظمات الإغاثية الدولية والقطاع الخاص اليمني: الحاجة إلى تحسين التنسيق في الاستجابة الإنسانية، موجز السياسات، 16 مارس 2018، المنتدى الاقتصادي اليمني.

باختصار، يعيق الصراع العسكري بشدة حالة التنسيق والتكامل، بالإضافة إلى التنافس وانعدام الثقة بين الجهات الفاعلة المحلية. على الجانب المشرق، قال ما يقرب من نصف المستجيبين أن المنظمات المحلية ممولة ولديها القدرة على المشاركة في الاستجابة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد 54% من الفاعلين الوطنيين أن لديهم إمكانية الوصول إلى آليات التنسيق الحالية. ومع ذلك، تعتقد نسبة صغيرة جدًا (25 في المائة من المستجيبين) أن هناك معايير محددة بوضوح للجهات الفاعلة الدولية التي تكمل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، شعر 31.8% فقط من الفاعلين الوطنيين أن الفاعلين الدوليين قاموا بتقييم نقاط القوة في المنظمات المحلية لأغراض التنسيق والتكامل. بشكل عام، في حين أن زيادة الوصول إلى آليات التنسيق وتوافر التمويل أمر إيجابي، يجب القيام بالمزيد من العمل بين المنظمات المحلية والوطنية والدولية لضمان التنسيق والتكامل، والتخطيط المشترك، والمعرفة الأعمق والمشاركة الهادفة.

Overview of Findings - 3. COORDINATION AND COMPLEMENTARITY

3. COORDINATION AND COMPLEMENTARITY: Application and respect for commonly agreed approaches to 'as local as possible and as international as necessary'



4. المشاركة

النتيجة الرئيسية: هناك أدلة متوسطة على أن المجتمعات تقود الاستجابة الإنسانية وتشارك فيها.

المؤشرات	مستوى الأدلة
المؤشر 1: توجد معايير مجتمعية / سياقية لجميع الجهات الفاعلة العاملة في هذا السياق	أدلة متوسطة
المؤشر 2: زادت المجتمعات من الفرص لتشكيل البرامج ، بما في ذلك تقييم برامج الجهات الفاعلة الدولية	دلة متوسطة

حتى الآن تم تأطير خطاب اليمنة 'Localisation' في اليمن إلى حد كبير من حيث المشاركة بين الجهات الرسمية، لاسيما بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية/ المحلية، ومع ذلك أغفلت هذه المناقشات إلى حد كبير اعتبارات الأنظمة غير الرسمية التي تعتمد عليها المجتمعات المتأثرة بالأزمة للحصول على الدعم، من الهام بشكل متزايد أن تتعاون مع شبكات الدعم غير الرسمية ومن خلالها، للبحث عن فرص للمشاركة بشكل هادف مع هذه الشبكات أو استكمالها.⁴⁴

أفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم يعتقدون أن المجتمعات لديها فرص متزايدة لتشكيل البرامج أكثر من السابق. وجد البحث أن 60% من المنظمات المحلية والوطنية شعرت أن المجتمعات لديها الفرصة لإعلام وتشكيل البرامج والتدخلات الإنسانية، في حين شعر 70% من الجهات الفاعلة الدولية شعرت بنفس الطريقة. هذه نسبة عالية من الردود التي تشير إلى مدخلات المجتمع التي تم أخذها في الاعتبار (الشكل 9). ومع ذلك، فإن مستوى تأثير هذا المدخل في تشكيل التحولات الرئيسية في البرمجة والسياسة محدود وغير متساو. تختلف ردود المشاركين في المقابلة ومجموعات التركيز فيما يتعلق بالقيادة المجتمعية والمشاركة في الاستجابة الإنسانية حسب المنطقة. يتفق المسؤولون الحكوميون والقادة المحليون في المناطق الجنوبية، على سبيل المثال في مدينة عدن، على أن هناك معايير مجتمعية / سياقية لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في الاستجابة الإنسانية.

رسم توضيحي 9: هل تمتلك منظماتكم آليات رسمية لتوفير المعلومات للسكان المتضررين وضمان مشاركتهم (بما في ذلك آليات التغذية الراجعة)؟



تختلف اجابات المشاركين في المقابلات والمجموعات البؤرية، فيما يتعلق بقيادة المجتمعات المحلية الاستجابة الإنسانية والمشاركة فيها، بحسب المناطق. المسؤولون في الجهات الحكومة والقيادات المحلية في المناطق الجنوبية، في مدينة عدن على سبيل المثال، يوافقون على وجود معايير مجتمعية/سياقية لجميع الجهات الفاعلة العاملة في الاستجابة الإنسانية، ويعتقدون كذلك بأن المجتمعات المحلية تتمتع إلى حد كبير بفرض متزايدة لتشكيل البرامج، بما في ذلك تقييم عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، والمرونة في تعديل المشاريع، والحوار على مستوى المجتمع المحلي، من خلال لجان مجتمعية في كل مديرية تم تشكيلها عبر محافظ المحافظة لمشاركة السكان المتضررين ومعرفة اهم الاحتياجات لتنفيذها والحوار على مستوى المجتمع المحلي. في حين من تمت مقابلتهم من المنظمات غير الحكومية المحلية، يؤكدون على أن مشاركة المنظمات المحلية محدودة في التصميم والتخطيط وتحديد وتقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات، وأحياناً المنظمات المحلية تقوم بنزولات ميدانية وتحليلات على نفقتها الخاصة لكي تقدم اقتراحات للداعمين لمشاريع كبيرة. كما يوجد قصور في توفير البيانات اللازمة في تصميم المشاريع وفق الاحتياجات الميدانية للمستفيدين. يقول أحد الأشخاص ممن تمت مقابلتهم " في معظم الورشات التي يتم الحضور فيها من أجل الحصول على أي تعديل أو تطويرات في الآليات او مراجعات المشاريع، لا يتم الاخذ بعين الاعتبار رأينا فيها، يعني مشاركة حضورية فقط".

أما من تمت مقابلتهم من المنظمات المحلية في المناطق التي تقع تحت سيطرة سلطة " أنصار الله"، يعتقدون بأن المشاركة المجتمعية شكلية وغير فاعلة، تتم عبر لجان مجتمعية تفرض من قبل السلطات، ممثلة بالمجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي "سكمشا". ولا يوجد مشاركة حقيقية للمنظمات المحلية، ولا توجد مرونة في المشاريع، والمساءلة والمشاركة في التقييم شبه معدومة.

تعتمد الجهات الفاعلة في الاستجابة الإنسانية حالياً في اليمن على اللجان المجتمعية لدعم جوانب مختارة من الاستجابة الإنسانية، فإن الاستهداف المجتمعي الهادف يتطلب تفويض مزيد من السلطة لهيكل صنع القرار المحلية. يمكن أن يشمل ذلك سلطة تحديد معايير الاختيار، وملء قوائم المستلمين، وإدارة الاتصالات على مستوى المجتمع حول المساعدة. وكما ترى أحد الدراسات، أحيانا سهلت المساعدة الخارجية عن غير قصد استيلاء النخبة على تلك الموارد واستبعاد الأسر من شبكات الدعم غير الرسمية. يتضح بشكل خاص في سياق اعتماد وكالات المعونة على لجان المجتمع لقيادة عملية اختيار متلقي المساعدة. بينما تساعد هذه اللجان في ضمان مساءلة المجتمع وتمثيل وجهات نظر المجتمع أثناء تنفيذ البرامج، فإنها قد تسهل أيضاً عن غير قصد الاستبعاد وتمنع بعض المجموعات من تلقي المساعدة.⁴⁵

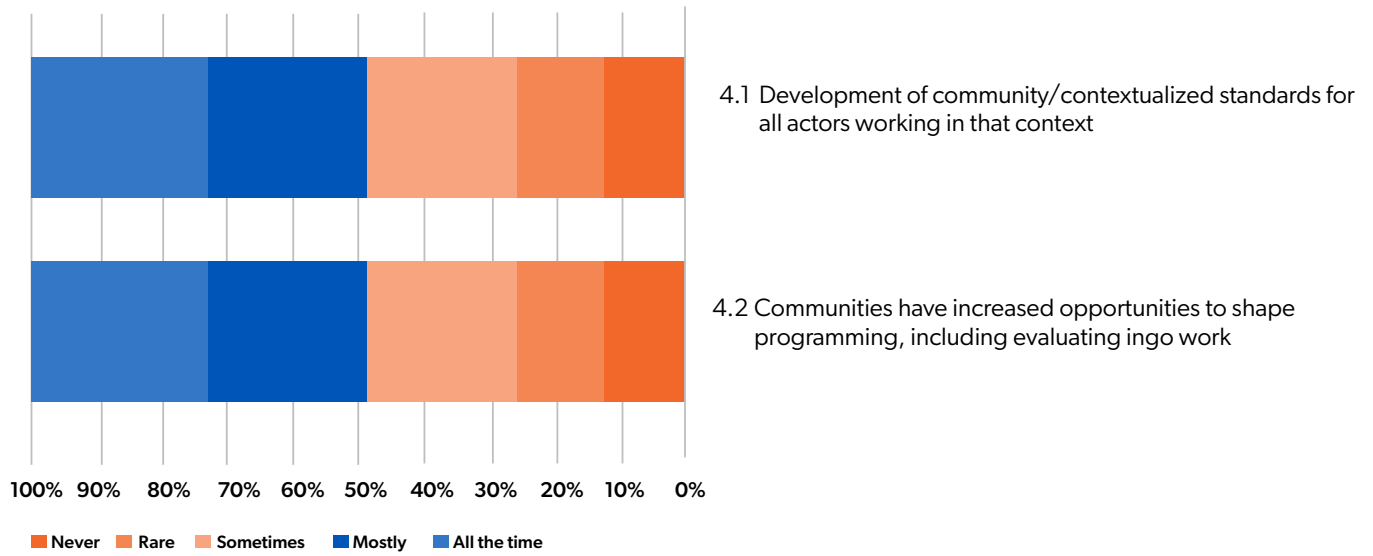
برأي ممثل منظمة تابعة للأمم المتحدة ، هناك أدوار و مسؤوليات لكافة الشركاء سواء كانوا سلطات محلية ام مجتمع مستفيد ام متدخل. مختلف الشركاء المحليين يساهمون في التقليل من المخاطر و القوائم المستهدفة، و لكن لا يسمح لهم التدخل في المعايير الثابتة. وهناك quick impact project مشاريع الأثر السريع، لها علاقة مباشرة في احتياج المجتمع ، و بالتالي يعكس المجتمع احتياجاته و تتم الاستجابة بناء على ذلك و هذا نوع من المشاركة الفعالة⁴⁶. مشارك من منظمة دولية غير حكومية يقول " لدى منظماتنا تجربة في إشراك المنظمات المحلية من خلال فتح عملية استجابة إنسانية طارئة في مأرب يقودها الشركاء المحليين. ونعمل على تطوير آلية استجابة إنسانية في الشمال والجنوب يقودها الشركاء المحليين. وقطعت المنظمة شوطاً جيداً في إشراك المنظمات المحلية، لكن لم نصل للمستوى المطلوب، فعند تصميم المقترحات يحدد للشريك ميزانية أو نسبة محددة لكن أثناء التنفيذ يتم تقليص الميزانية، فالإشراك هنا شكلي".

نتيجة للصراع القائم ، قلل المانحون من تواجدهم داخل البلد، وفعلوا نموذج الإدارة عن بعد، كما كيفوا أولويات البرامج التي ينفذونها بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تقييد مشاركتهم مع الجهات الفاعلة المحلية وقدرتهم على تلبية التزاماتهم باليميننة 'Localisation' ، والمشاركة في جهود المناصرة، وطلب الدعم المالي، والمشاركة في التدريبات والمؤتمرات وورش العمل في الخارج. وتعد صعوبات السفر خارج اليمن عاملاً رئيسياً يحد من التفاعلات المباشرة بين الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني اليمنية، وقدرة الأخيرة على مشاركة الأفكار والتحديات مع المانحين. ، وهناك مشكلة تتعلق في الوقت المحدود للغاية المخصص لإعداد مقترح المشروع، إذ أن هذا لا يسمح بالمشاركة في تصميم البرامج التشاركية، والتشاور مع مجموعة المستفيدين.

تعكس النتائج المتعلقة بالمشاركة مساراً إيجابياً حيث قال 60 في المائة من المستجيبين إنهم يعتقدون أن المجتمعات لديها فرص "في الغالب" و "طوال الوقت" لتشكيل البرامج ، بما في ذلك تقييم عمل المنظمات الدولية غير الحكومية. ومع ذلك ، فإن تطوير معايير المجتمع لجميع الجهات الفاعلة لا يزال يتأخر ، حيث أبلغ أقل من 40 في المائة من المستجيبين عنهم "في الغالب" و "طوال الوقت". مناطق جغرافية مختلفة.

Overview of Findings - 4. PARTICIPATION

3. PARTICIPATION: Communities lead and participate in humanitarian response



5. تأثير السياسة/ الدعوة / الظهور

النتيجة الرئيسية: هناك حد أدنى من الأدلة على أن العمل الإنساني يعكس أولويات المجتمعات المتضررة والجهات الفاعلة الوطنية بشكل ممنهج ورئيسي.

مستوى الأدلة	المؤشرات
أدلة قليلة	المؤشر 1: يتم إبلاغ السياسات من قبل الأصوات المحلية والوطنية بما في ذلك المجتمعات
أدلة قليلة	المؤشر 2: يتم الاعتراف بالجهات الفاعلة الوطنية كأصحاب مصلحة رئيسيين في المناقشات الوطنية حول السياسات والمعايير التي قد يكون لها تأثير كبير عليهم.
أدلة قليلة	المؤشر 3: الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لها تأثير على أولويات المانحين في البلد ، بما في ذلك تصميم البرنامج وتنفيذه.

تسبب النزاع بين الأطراف بتقليص المجال المتاح أمام منظمات المجتمع المدني للمشاركة في صنع السياسة والتأييد إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه أدى وجود عدة سلطات تشرف على قطاع منظمات المجتمع المدني إلى فرض المزيد من القيود على أنشطة تأييد هذه المنظمات وحريتها في التعبير، ولم تحاول أي من الحكومتين في صنعاء وعدن إشراك قطاع منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار، حتى في المسائل التي تظلم بها هذه المنظمات بدور كبير، على غرار الاستجابة الإنسانية. ويقتصر التعاون بين القطاعين على التنفيذ. في بعض المناطق مثل حضرموت وعدن، حيث تتمتع منظمات المجتمع المدني بنفاذ أكبر نسبياً إلى عمليات صنع السياسة وتعاونها مع الجهات الحكومية. بينما تقلصت مساحة وفرص الدعوة لمنظمات المجتمع المدني في المناطق التي تخضع لسلطة (انصار الله).⁴⁷

من ناحية أخرى ، تقلصت مساحة المناصرة والفرص الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله. أفادت غالبية المنظمات المحلية (60%) بأنها شاركت في إعداد كل من استعراض الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية (الشكل 10) ، كما فعلت الجهات الفاعلة الدولية (71% و 74% على التوالي). هذه علامة مشجعة تشير إلى التقدم المحرز في إشراك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في السياسة والعمل الدعوي و المناصرة لاهم القضايا.

رسم توضيحي 10: هل شاركت منظماتك في إعداد وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية؟



المنظمات الدولية التي تمت مقابلتها، تؤكد أن تقاريرها الدورية تعكس أدوار الشركاء المحليين وتبني أصواتهم. و تحدد ما يتم تنفيذه من قبل الشريك المحلي وما تم تنفيذه من قبل الجهات الدولية، وتعترف بعض المنظمات الدولية، بالرغم من عدم الوصول إلى مستوى متقدم من الإنصاف المأمول في ذكر الشركاء في كل المحافل. بعض المنظمات الدولية غير الحكومة تشرك المنظمات المحلية في المؤتمرات العالمية وتبني قدراتهم في هذا الخصوص. وترى من الأهمية إظهار صوت المنظمات الوطنية/ المحلية عند المانحين. وتشير المنظمات الدولية إلى ندرة المنظمات المحلية المتخصصة في جانب المناصرة و ضعف قدراتها في هذا الجانب. قدرة الجهات الفاعلة الوطنية/ المحلية على التأثير في السياسات وأولويات المانحين التي توجه الاستجابة الإنسانية ما تزال ضعيفة. احد الأمور التي يتكرر الإشارة لها خلال البحث هو أن المنظمات المحلية تقدم مقترحات حسب شروط المانح ومعاييرها فقط دون قدرتها على التأثير على أولويات المانحين الاستراتيجية.

أفاد 52% من الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية أنه تم تحديدهم كأصحاب مصلحة رئيسيين في المناقشات الوطنية حول السياسات والمعايير وأن لهم تأثيرًا كبيرًا في حين عبرت 64% من المنظمات الدولية عن أن الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية لها تأثير وتشارك في مناقشات السياسات. وجدت الدراسة أن عددًا قليلاً من المنظمات المحلية المتخصصة في المناصرة ، ومن المحتمل أن تكون عاملاً مساهماً للجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي لها تأثير أقل على أولويات المانحين ، بما في ذلك تصميم البرنامج وتنفيذه. ومع ذلك ، نظرًا للتحديات المذكورة في أقسام القيادة والشراكات أعلاه ، حول كيفية عدم مشاركة الجهات الفاعلة الدولية (خاصة المانحين) بشكل كافٍ مع الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية ، فقد يقل ذلك أيضًا من الزخم للجهات الفاعلة المحلية / الوطنية لتركيز اهتمامها على الدعوة مع المتبرعين. لوحظ هذا النقص في المشاركة والنظر في الخبرة المحلية في الكيفية التي ذكر فيها المستجيبون مرارًا أن المنظمات المحلية تقدم مقترحات بناءً على متطلبات المانحين ومعاييرهم بدلاً من الاحتياجات التي وضعها المجتمع والمستجيبون المحليون.

“وأضاف، لا يتم تقديم تقارير تدقيق حسابية لأغلب المشاريع ولا مشاركة مراجعتها مع الحكومة مع ظهور حالات فساد أعلنت عنها العديد من المنظمات الأممية في السنوات الماضية”

توضيحي 7: هل تعتقد ان الجهات الفاعلة الدولية تدعم اليات التنسيق الحكومية بدلا من ان تقوضها ؟



أكثر المشاركين في المجموعات البؤرية يعبرون عن استيائهم من ضعف الاعتراف بالجهات الفاعلة الوطنية كأصحاب مصلحة رئيسيين في النقاشات الوطنية حول السياسات والمعايير، حيث يؤكدون، أن ظهور المنظمات المحلية في عمليات الاستجابة ظهور محدود. بعض المنظمات الدولية لا تذكر اسم الشريك الوطني/ المحلي في تقاريرها العامة والدولية ، فقط تذكر الشركاء المحليين في التقرير الفني. إذا لم يمتلك الشريك المحلي جانب اعلامي فعال لن يظهر على مستوى قنوات التواصل الاجتماعي. "المانحون يهضمون دور منظمات المجتمع المدني المحلية بشكل كبير، سواء في تقاريرهم الدولية أو تقارير المانحين ويأخذون الصدارة حتى على المستوى المحلي"⁴⁸. يرى المشاركون الحاجة إلى إظهار دور المنظمات المحلية خصوصا من قبل المنظمات الدولية وألا تتم معاملتهم كمنافسين وانما شركاء. بعضهم يرى انه يجب ان يكون هناك شبكات و ائتلافات لمنظمات المجتمع المدني ليكون دورها و ظهورها اقوى مما سيؤدي الى تقوية مشاركتها وزيادة تمويلاتها , فقد كان هناك شبكة للمنظمات المحلية لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي من اجل المشاريع التنموية والتي اختفت تدريجيا مع اوضاع الحرب. فيجب على منظمات المجتمع المدني تبني هذا التوجه من اجل ايضاح الفكرة للمنظمات الدولية والجهات الحكومية انهم ليسوا منافسين، ولكي ينجح هذا التوجه لابد من العمل على ايجاد إطار قانوني لشبكات المجتمع المدني⁴⁹. ويتضح من اجابات المشاركين في البحث وجود بعض الاختلاف بحسب المنطقة والجهة التي يمثلونها. بعض الأشخاص الذين يمثلون جهات حكومية في عدن يقولون نعم يعترف بالجهات الفاعلة الوطنية كأصحاب مصلحة رئيسيين والبعض الآخر، والبعض الآخر يرى أن الاعتراف محدود.⁵⁰

48 مجموعة بؤرية 1

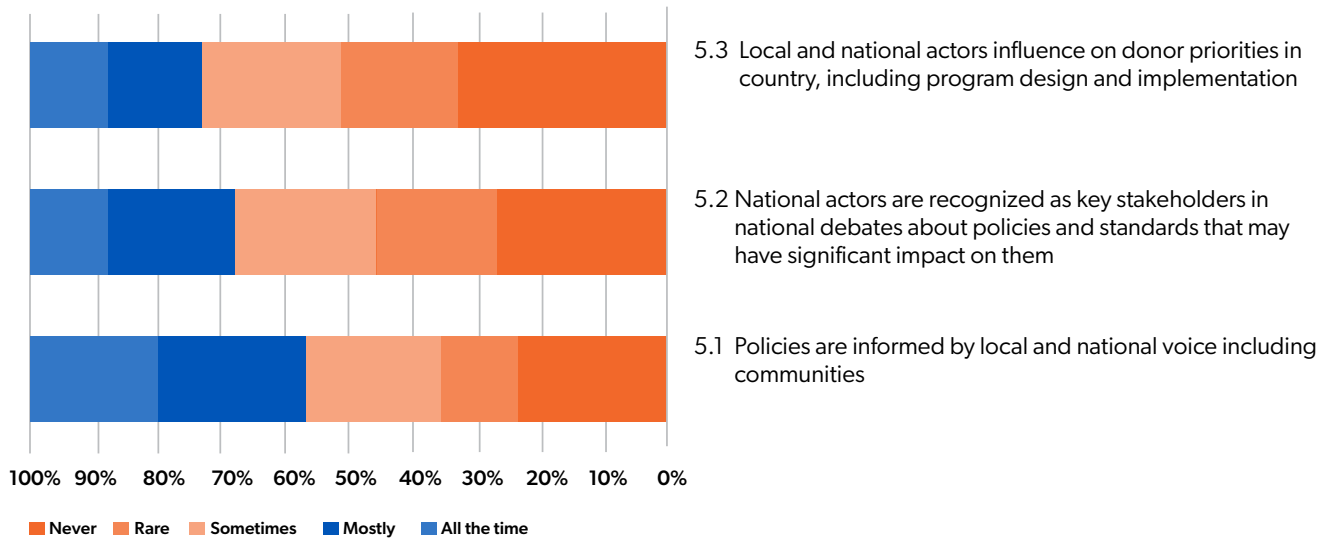
49 مجموعة بؤرية 2

50 مقابلة 1، 2، 3، 4

باختصار، تشير المنظمات الدولية إلى أن افتقار المنظمات المحلية للقدرة على أعمال المناصرة و كسب التأكيد لاهم القضايا يخلق فجوة كبيرة. تظل قدرة الجهات الفاعلة الوطنية / المحلية على التأثير في السياسات وأولويات المانحين التي توجه الاستجابة الإنسانية هشة. تشير نتائج الدراسة حول تأثير السياسة والتأييد والظهور إلى أن الغالبية العظمى من المستجيبين وجدوا أن الجهات الفاعلة الوطنية لا تُمنح مساحة كافية للتأثير على أولويات المانحين. ومع ذلك، أعرب أكثر من نصف المستجيبين عن أن السياسات التي يتم تشكيلها تعكس الأصوات المحلية والوطنية. من أجل الحفاظ على استجابة عادلة وشاملة، توجد بيئة تمكينية قوية واعترف كل من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بالحاجة إلى زيادة التركيز على الدعوة من قبل الجهات الفاعلة المحلية والتي ستتطلب مزيدًا من التعاون فيما بينها للتغلب على الحواجز التي لا تزال قائمة ، بما في ذلك اللغة، والموارد، والوصول ، والقدرة.

Overview of Findings - 5. POLICY INFLUENCE/ADVOCACY/VISIBILITY

5. POLICY INFLUENCE/ADVOCACY/VISIBILITY: Humanitarian action reflects the priorities of affected communities and national actors



6. الكفاءة والقدرة المؤسسية

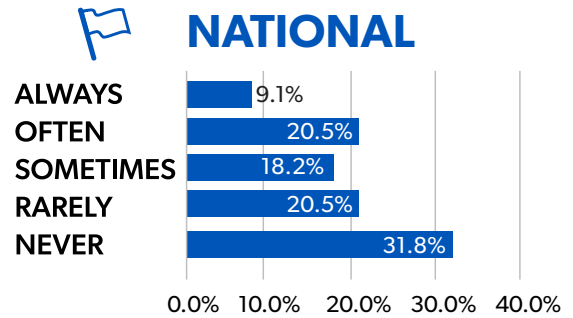
النتيجة الرئيسية: هناك حد أدنى من الأدلة على أن المنظمات المحلية والوطنية قادرة على الاستجابة بفعالية وكفاءة ، وقد حصلت على دعم مستهدف ومناسب من الجهات الفاعلة الدولية.

مستوى الادلة	المؤشرات
أدلة قليلة	المؤشر 1: الاستعانة بالقدرة المحلية والوطنية والإقليمية بشكل مكثف و اكبر من الخبرات الدولية
أدلة قليلة	المؤشر 2: لا يستهان بقدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على الاستجابة للطوارئ..
أدلة قليلة	المؤشر 3: توافر المعايير والأدوات والسياسات الإنسانية في سياق المحلي اليمني و تطويعها حسب الاحتياجات المحلية.
أدلة قليلة	المؤشر 4: وجود تشريعات وخطط لدعم قدرة الاستجابة المحلية والوطنية

يكشف عدد من مصادر هذا البحث، أنه قبل النزاع كانت فرص الاستثمار محدودة في قدرات المنظمات المحلية ، ولكن منذ بدء الصراع تراجعت الأنشطة الرامية إلى تحسين القدرات التنظيمية والفنية للمنظمات المحلية، أصبحت فرص بناء القدرات أقل فأقل، وتكاد تنعدم هذه الفرص في بعض المناطق البعيدة، قال احد المشاركين في البحث " منذ عام 2015 إلى الآن لم نسمع أي بناء قدرات أو بناء مؤسسي للجمعيات المحلية". وغالبا يستفيد من تلك الفرص على مجموعة محدودة من المنظمات أو قطاع معين أو منطقة محددة، بالإضافة إلى ذلك هذه الفرص محدودة للغاية من حيث النطاق والميزانية. المنظمات الدولية تركز على بناء القدرات المحلية المتعلقة بتنفيذ المشاريع. في بعض الأحيان يكون هناك عدم توافق بين فرص التدريب التي يتم تقديمها للمنظمات المحلية والفجوات والاحتياجات التي حددتها الأخيرة بنفسها. المنظمات الدولية تقوم غالبا ببناء القدرات فيما يخص المشاريع وليس للمنظمة نفسها كما ان المنظمات المحلية مشغولة بالاهتمام بالجهات المانحة بالتعرف على سياساتها واعمالها وكيفية تقديم مقترحاتها للمشاريع ، لذلك بناء القدرات الذاتية يكون محصور وضئيل نوعا ما.

ومع ذلك في ما يخص القدرات المؤسسية المتعلقة بالتدخلات الانسانية، العديد من المنظمات المحلية تطورت مستوياتها بشكل ملحوظ بحيث اصبحت لديها القدرات الكافية في مجالات ادارة البرامج والمالية واللوجستيك والمتابعة والتقييم وغيرها، وهذا مالم يكن ملحوظا من قبل، وتم ذلك بجهود ذاتية اكثر منها بمساهمة المنظمات الدولية. ولكن لا تزال محدودة نوعا ما وتحتاج لبناء وتطوير اكثر⁵¹. " هناك تطور من سنة إلى أخرى بشكل ملموس و معكوس على الميدان ، و على مستوى الافراد هناك تطور كبير و تعلم و تطور للأفراد حتى أصبحوا عاملين في المنظمات الدولية و قد حصلوا على بناء كبير"⁵². ولكن هذه القدرات تحتاج لبناء وتطوير اكثر. على سبيل المثال، نتيجة للتدريب على بناء القدرات المقدم لمنظمات المجتمع المدني حول المعايير الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية، ارتفع عدد منظمات المجتمع المدني المحلية المؤهلة للتمويل من صندوق التمويل الإنساني لليمن من احدى عشر منظمة في عام 2015 إلى تسعة عشر منظمة في 2016.⁵³

رسم توضيحي 12: هل تلقت منظمتكم الدعم المناسب من المنظمات/الشركاء الدوليين قبل وأثناء الاستجابة الإنسانية؟



من بين الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية ، أفاد 29.6% فقط بتلقي الدعم المناسب من المنظمات الدولية والشركاء قبل وأثناء الاستجابة الإنسانية (الشكل 12) - مما يشير إلى ضعف مشاركة ودعم الجهات الفاعلة الدولية لنظرائهم المحليين / الوطنيين. ومع ذلك ، كانت هناك أيضًا بعض الأمثلة الإيجابية للجهات الفاعلة الدولية التي توفر فرص بناء القدرات لشركائها المحليين والوطنيين. وجدت هذه الجهات الفاعلة أن بناء القدرات الذي يركز على مستوى تنفيذ المشروع لم يعد ضروريًا ، ودافعوا عن كيان ناشئ من المنظمات المحلية التي تركز على بناء القدرات على مستوى أعلى لضمان التعلم المستمر مع الدعم والشراكة مع المنظمات الدولية.

51 مجموعة بؤرية

52 مقابلة مع مسئول الشراكة في منظمة تابعة للأمم المتحدة

53 مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2016، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

و كشفت المقابلات في هذا البحث، بعض الأمثلة الإيجابية للجهات الفاعلة الدولية التي توفر دعم القدرات لشركائها المحليين والوطنيين، من خلال مشاريع مستقلة لبناء قدرات المنظمات المحلية. حيث تبين لتلك الجهات الدولية أن بناء القدرات على مستوى تنفيذ المشاريع لم يعد مجدياً، ويجب التفكير بكيان منبثق من المنظمات المحلية يعنى ببناء القدرات، بما يضمن التعلم المستمر وبدعم وشراكة المنظمات الدولية . بعض المنظمات الدولية لديها ملحق إجباري في كل اتفاقية لبناء القدرات، بموجبها يتم تقييم قدرات الشريك ووضع خطة لبناء القدرات واضحة و مزممة على مدى المشروع ، بالإضافة إلى برامج مخصصة لبناء القدرات. وكشفت المنظمات الدولية، أنه لا يوجد طريقة منظمة لبناء القدرات ، حتى المنظمات الدولية لا يوجد قاعدة بيانات و Mapping لتدخلاتها فيما يتعلق ببناء القدرات التي تمت أو حتى خطتها المستقبلية في هذا الخصوص ، وغياب التنسيق في هذا الموضوع. بعض المنظمات الدولية قادت نقاشات تشاركية لعمل خريطة تدخلات نحو توحيد وتنسيق بناء القدرات. حيث يحتاج هذا الأمر إلى تنسيق بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية، وإيجاد أدوات مؤسسية محوكة كالأدلة والسياسات والاجراءات.

لدي بعض المنظمات الدولية ملحق إلزامي في كل اتفاقية لبناء القدرات يقيّم قدرة الشريك بحيث يمكن وضع خطة واضحة لبناء القدرات في جميع مراحل المشروع. ومع ذلك ، أشارت منظمات دولية أخرى إلى أن بناء القدرات بطريقة منظمة يمثل تحدياً إن لم يكن مستحيلًا ، مما يدل على نقص التنسيق بشأن الموضوع وانخفاض الأولوية للقيام بذلك. أعربت 11.3% فقط من المنظمات الوطنية عن أنها تستهدف دائماً أو في الغالب تمويلًا لبناء قدراتها (الشكل 13). قادت بعض المنظمات الدولية مناقشات تشاركية لرسم خرائط للتدخلات نحو توحيد وتنسيق بناء القدرات. وهذا يتطلب التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية وتصميم سياسات وإجراءات مؤسسية جيدة التنظيم وقائمة على الأدلة.

رسم توضيحي 13: هل تتلقى منظماتكم تمويلًا صريحاً لتحسين قدراتها؟



القدرة المحلية على مواجهة الطفرات واستخدام الخبرات المحلية في مشاركة معايير الدعم المسبق للاستجابة الانسانية ضعيفة. لا توجد تشريعات وخطط لدعم قدرة الاستجابة الوطنية لحالات الطوارئ. الحكومة اليمنية لازال يسيطر عليها التجاوب الآني مع الطوارئ والكوارث، وتكاد تنعدم استراتيجية الاستعداد المبكر لما قد يحدث من مفاجآت الكوارث والأزمات، الأمر الذي جعل مسألة تخصيص الإمكانيات للاستعداد لمجابهة الكوارث أمراً ثانوياً وضعيفاً⁵⁴.

بينما وجدت الدراسة أن 65% من الفاعلين الدوليين و 60% من الفاعلين الوطنيين أفادوا بثقة عالية في أن المنظمات الوطنية والمحلية لديها القدرة على الاستجابة بكفاءة وفعالية ، فمن الواضح أن هناك تخطيطاً ضعيفاً وموارد من الجهات الفاعلة الدولية لتقديم خدمات مستهدفة وفاعلة. دعم منظم للقدرة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية للوفاء بالمعايير الدولية.

تعتقد غالبية الجهات الفاعلة أن الجهات الفاعلة الوطنية لديها القدرة / القدرة على التعامل مع الاحتياجات الفورية وأن الخبرة المحلية تلعب دوراً رئيسياً في تحديد الاحتياجات والاستجابة الشاملة المناسبة. التقدم المحرز في التشريع هو الحلقة الأضعف ، وليس في مكانه الصحيح لدعم قدرة الاستجابة الوطنية.

Overview of Findings - 6. CAPACITY

6. CAPACITY: Local and national organisations are able to respond effectively and efficiently, and have targeted and relevant support from international actors



7. التمويل

النتيجة الرئيسية: هناك أدلة قليلة على أن عددًا متزايدًا من المنظمات الوطنية والمحلية يصف الاستقلال المالي الذي يسمح لها بالاستجابة بشكل أكثر كفاءة.

مستوى الأدلة	المؤشرات
أدلة قليلة	المؤشر 1: يمكن للجهات الفاعلة المحلية والوطنية الوصول إلى التمويل المباشر مع وجود حواجز محدودة أو بدون حواجز.
أدلة قليلة	المؤشر 2: زيادة حجم التمويل الإنساني للجهات الفاعلة المحلية والوطنية.
أدلة قليلة	المؤشر 3: زيادة قدرة الفاعلون المحليون والوطنيون من اتخاذ القرار بشأن المسائل

أدى الصراع إلى تضيق مصادر التمويل وتدمير مبادرات الاستدامة المالية، إذ قضت الأزمة على دخل الأسرة، ورواتب موظفي الخدمة المدنية والقطاع الخاص، وأثرت أيضا سلبا على فعل الخير وفرص الدخل المكتسب ، وقد أدى ذلك إلى خلق سياق يكون فيه للمنظمات المحلية مصادر تمويل قليلة فيما عدا المنح الدولية.⁵⁵

يعتبر صندوق التمويل الإنساني في اليمن واحدا من أكبر مصادر التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الوطنية في اليمن، وذلك بعد تلقيها مخصصا بلغ نسبة 23 في المئة من إجمالي التخصيصات، خلال السنوات العشر منذ إنشاء صندوق التمويل الإنساني 2010-2019، بينما بلغت نسبة المشاريع المنفذة من قبل المنظمات الوطنية في هذه الفترة 38 في المئة. انخفض الدعم المقدم من صندوق التمويل الإنساني لمنظمات المجتمع المدني منذ عام 2018، كما تذبذبت نسبة التمويل المقدم للمنظمات المحلية بشكل كبير.⁵⁶

لا يزال التمويل المباشر من الجهات المانحة للمنظمات المحلية والوطنية منخفضاً للغاية ، حيث يذهب أي تمويل مباشر من المانحين إلى عدد قليل من المنظمات الوطنية التي تتركز في العاصمة والمدن الكبرى. علاوة على ذلك ، لا تزال الفرص المتاحة للمنظمات المحلية للوصول إلى التمويل المباشر ضئيلة للغاية ، خاصة وأن الجهات المانحة لديها لوائح ومتطلبات معقدة للعناية الواجبة ومعايير الأهلية والتسجيل. هذه تشكل تحديات خاصة للمنظمات الأصغر سناً وغالباً ما تؤدي إلى تقديم مقترحات من عدد قليل فقط من المنظمات. كما هو مبين في (الشكل 14) ، أعرب 32% فقط من الشركاء المحليين والوطنيين عن قدرتهم على الوصول إلى التمويل دون دعم وسيط ، مقارنة بـ 63% (ضعف المبلغ تقريباً) من الجهات الفاعلة الدولية.

توضيحي 14: هل بإمكان منظماتكم الوصول إلى التمويل بدون وسيط؟



في عام 2019 خصص الصندوق ما يقرب من 240 مليون دولار أمريكي لـ 154 مشروع إنساني نفذته 54 من شركاء العمل الإنساني ويشمل ذلك 145 مليون دولار للمنظمات غير الحكومية وجمعيات الهلال الأحمر [60 في المئة من المبلغ الاجمالي]، ذهب نصفها إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية [59.3 مليون دولار] ولا يشمل هذا المبلغ التمويلات التي يتلقاها شركاء العمل الإنساني المنفذين الفرعيين والواردة إليهم من مشاريع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعولة من قبل صندوق التمويل الإنساني⁵⁷. على سبيل المثال في استراتيجية منظمة رعاية الاطفال تم تخصص 8% للمنظمات المحلية. أما في عام 2020 فلم تحصل المنظمات الوطنية [وعددتها 12 منظمة] إلا على 12.7 مليون دولار ، بنسبة 12.8 في المائة من اجمالي التخصيصات المقدمة من صندوق العمل الإنساني، في حين حصلت⁵⁹ المنظمات غير الحكومية الدولية على مبلغ 49.8⁵⁸ مليون دولار بنسبة 50.5 في المائة، ووكالات الأمم المتحدة مبلغ 31.2 بنسبة 31.6 في المائة . ويعزى الانخفاض في عام 2020 في المقام الأول إلى انخفاض المساهمات المقدمة من السعودية والإمارات و الولايات المتحدة وبريطانيا.

57 نبذة عن صندوق العمل الإنساني في اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن. <https://www.unocha.org/>

58 مقابلة مع مسئول الشراكات في المنظمة.

59 صندوق التمويل الإنساني في اليمن 2020 التقرير النهائي، <https://www.unocha.org/>

جدول 4: توزيع التخصيصات المالية لصندوق التمويل الإنساني في اليمن في عام 2020

نوع المنظمة المستفيدة	العدد	المقدار/ مليون دولار	من التمويل %
وكالات الأمم المتحدة	6	31.2	31.6
المنظمات غير الحكومية الدولية	16	49.8	50.5
المنظمات غير الحكومية الوطنية	12	12.7	12.8
جمعية الهلال الأحمر القطرية	1	4.9	5

المصدر: صندوق التمويل الإنساني في اليمن 2020 التقرير النهائي , [/https://www.unocha.org](https://www.unocha.org)

يذهب التمويل المقدم من المانحين إلى عدد قليل من المنظمات الوطنية، التي تتركز في العاصمة والمدن الرئيسية. على سبيل المثال، يذكر مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁶⁰، أن منظمات المجتمع المدني اليمنية، التي تلقت تمويلًا من صندوق التمويل الإنساني خلال عام 2016 وعددها 62 منظمة، كلها تقع في صنعاء باستثناء منظمة واحدة. و تعتبر حضرموت، المحافظة الوحيدة التي تعتمد فيها منظمات المجتمع المدني على تمويل القطاع الخاص المحلي، أكثر من التمويل الأجنبي. أكثر حظًا في التمويل الدولي، المنظمات القديمة، التي مر على تأسيسها من ست إلى عشر سنوات. حيث تجد الكثير من المنظمات المحلية صعوبة في الوصول إلى الممولين، خاصة بالنسبة للمنظمات المبتدئة، نتيجة ضعف القدرة على كتابة المقترحات وقدرتها على التواصل مع الجهات المانحة.

60 تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ص 55

رسم توضيحي 15: هل استخدمتم أي آلية قائمة لتوفير التمويل بسرعة في الاستجابة لحالات الطوارئ مثل (صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ)؟



الفرص المتاحة للمنظمات المحلية للوصول مباشرة إلى التمويل الثنائي أو متعدد الأطراف محدودة للغاية. يتطلب الوصول المباشر إلى تمويل من المانحين أنظمة وشروط معقدة للعناية الواجبة ومعايير الأهلية وعمليات التسجيل وهو ما يشكل تحديات خاصة للمنظمات الأصغر عمرا، ويؤدي غالبا إلى حصر التمويل على منظمات محددة كما أن قليلا من المانحين لديهم تمويل منفصل مخصص لمنظمات المجتمع المدني المحلية بالإضافة إلى ذلك يحتجز بعض المانحين نسبة مئوية من تمويل المشروع حتى تتم الموافقة على التقارير الختامية المقدمة من المنظمات، ومعظم المنظمات المحلية ليس لها موارد كافية للحفاظ على التدفقات النقدية.

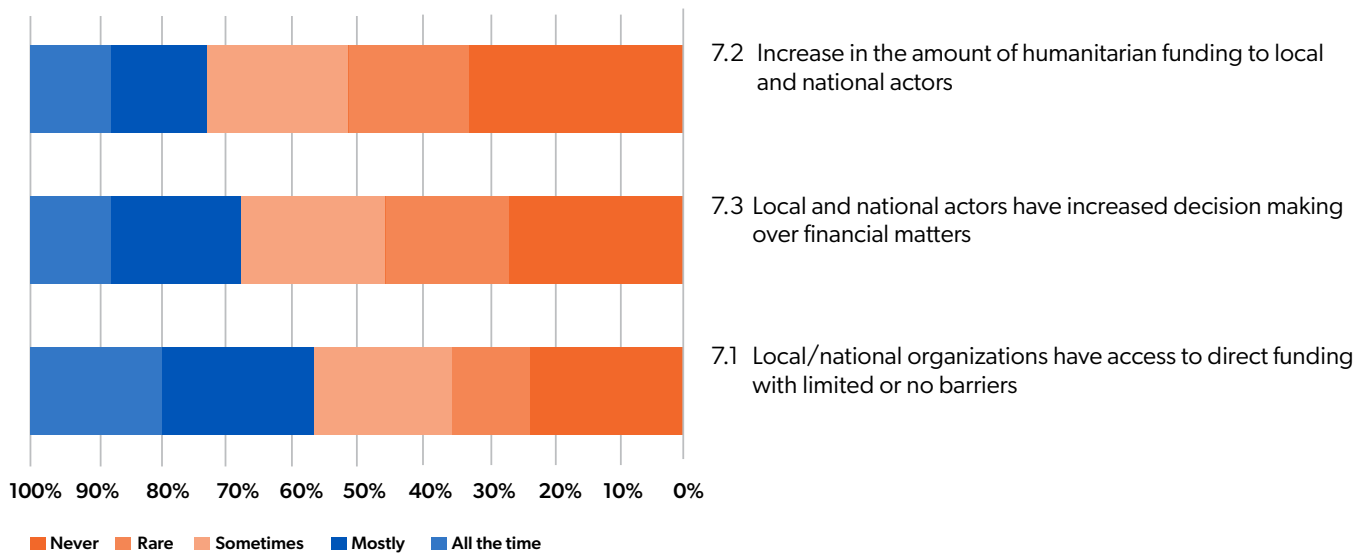
بالنسبة لبعض المشاركين في المقابلات، أحيانا تتمتع المنظمات المحلية بالوصول إلى تمويل مباشر من المنظمات الدولية ويكون التدخل في حالات الطوارئ عبر منظمة الأوتشا OCHA التي تعتبر وسيط في معرفة تحديد الاحتياجات والميزانية للمشاركة. ويرى أن منظمات المجتمع المدني الوطنية تمتلك إمكانية محدودة في اتخاذ القرارات بشأن المسائل المالية من جانب الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

لا يوجد تمويل ودعم مستدام للمنظمات المحلية، بحيث تكون قادرة على الاستمرار والاستدامة. كثير من المنظمات الدولية لا تعطي نفقات تشغيلية أو overhead للمنظمات المحلية. هناك توجه دولي لمنح مزيد من التمويل للمنظمات المحلية إلا أن المنظمات الدولية فرضت دورها كوسيط متحجج أن المنظمات المحلية ضعيفة على مستوى الحوكمة والقدرات المالية وإدارة المبالغ، فلعلم المنظمات الدولية دور الوسيط لم بين قدرات المنظمات المحلية وحصولها على تمويل مباشر من المانحين⁶¹. "هناك منافسة على التمويل من المصدر الرئيسي بين المنظمات الدولية والمحلية. بينما المنظمات الدولية معاييرها أعلى مما يؤدي إلى حصولها على منح أكثر. لذلك يجب بناء وتطوير قدرات المنظمات المحلية ليزيد من فرص حصولها على المنح".⁶²

كانت نتائج الدراسة بشأن التمويل على غير المتوقع بشكل خاص ، حيث ذكر ما يزيد قليلاً عن 20 في المائة من المشاركين أن التمويل الإنساني للجهات الفاعلة المحلية والوطنية يتزايد "في الغالب" أو "طوال الوقت". وبدلاً من ذلك ، يبدو أن العديد من الحواجز لا تزال قائمة ، كما أشار واحد فقط من كل أربعة مشاركين ذكر أن المنظمات المحلية / الوطنية "في الغالب" أو "طوال الوقت" لديها إمكانية الوصول إلى التمويل المباشر. وفقاً للتقرير السنوي لصندوق اليمن الإنساني لعام 2021 ، فإن 109.1 مليون دولار من المخصصات و 72% من التمويل ذهبت مباشرة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية أو وكالات الأمم المتحدة. ما يقرب من 25% ذهبوا إلى المنظمات المحلية الوطنية، والتي تفي بالتزامات الصفقة الكبرى Grand Bargain، لكنها تثير السؤال هل هذا كافٍ؟ بعض الحواجز في الوصول إلى التمويل المباشر بما في ذلك عدم وجود أنظمة مالية قوية ، والحواجز اللغوية ، ومنهجية النظر إلى الجهات الفاعلة الوطنية باعتبارها جهات فاعلة منفذة ، من بين أشياء أخرى كثيرة. في حين أن هناك بعض التقدم في زيادة سلطات صنع القرار، فإن الأموال تقود الى قوة التأثير و المشاركة الفاعلة في نهاية المطاف.

Overview of Findings - 7. FUNDING

7. FUNDING: Increased number of national/local organizations describing financial independence that allows them to respond more efficiently to humanitarian response



الطريق إلى الأمام - خطوات أساسية

تشير نتائج بحث الأساس هذا إلى أن التقدم المحرز في اليمننة 'Localisation' بطيء في الاستجابة الإنسانية الراهنة في اليمن ، ولكن لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين و البناء على الفرص و التقدم المحرز حتى الان خاصة بعض الفرص للاستفادة من المشاركة الهادفة للجهات الفاعلة المحلية في القيادة وعملية صنع القرار مع الانخراط بقوة في جهود الدعوة الجماعية والسياسات.

ظهرت أيضًا بعض مجالات التعزيز. يمكن تكرار هذه الدراسة لتقييم الاستجابة المستقبلية باستخدام إطار اليمننة 'Localisation' ونهج القياس. استنادًا إلى نتائج التقييم الأساسي للاستجابة في اليمن، يوصي باتخاذ إجراءات في المجالات الأربعة التالية للمضي قدمًا في العمل بشأن اليمننة 'Localisation':

1. إنشاء هيكل لتسهيل اليمننة 'Localisation' ورصد التقدم ومراقبتها
2. تعزيز اليمننة 'Localisation' في آليات التنسيق والاستجابة الحالية
3. تعزيز إجراءات اليمننة 'Localisation' في الاستجابة للجهات الفاعلة والجهات المانحة الدولية
4. زيادة فرص الجهات الفاعلة المحلية والوطنية للاستجابة بشكل أكثر فعالية.

فيما يلي عرض لفرص التقدم في الاستجابة الإنسانية بقيادة محلية. تهدف هذه الإجراءات إلى إحداث تغيير طويل الأجل على مستوى النظام لإنشاء نموذج إنساني أكثر شمولاً وقيادة محلياً.

الإطار الزمني	1. دعم وجود هيكل لتسهيل اليمنة 'Localisation' ورصد التقدم المحرز
على المدى القصير	1. إنشاء مجموعة مرجعية وطنية للتوطين بقيادة وإدارة محلية (بموارد مخصصة) وبالتنسيق مع مكتب الشؤون الإنسانية، وتمكينها من تنسيق الأنشطة ومراقبة التقدم المحرز والإبلاغ عنه وربطها مع الصفة الكبرى وشبكات التوطين الأخرى الإقليمية والدولية.
على المدى القصير والمتوسط	2. مراقبة التقدم المحرز في التزامات اليمنة 'Localisation' والابلاغ عنها بانتظام، باستخدام إطار اليمنة 'Localisation' المستخدم في هذه الدراسة الأساسية. ودمج تقارير اليمنة 'Localisation' في التحديثات الإنسانية المنتظمة.
المدى القصير	3. الاتفاق على وسيلة مشتركة للإبلاغ عن التمويل وتحليله ونشره للشركاء المحليين والوطنيين لكل استجابة دولية لتتبع التقدم المحرز في الالتزام باليمنة 'Localisation'.
المدى القصير	4. دعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتقييم الدعم الدولي للاستجابة من خلال إنشاء طريقة موحدة للمنظمات المحلية والوطنية بشكل مشترك لتقييم الشركاء الدوليين.
	2. تعزيز اليمنة 'Localisation' في آليات التنسيق والاستجابة القائمة
المدى القصير والمتوسط	1. تحديد الشركاء المحليين والوطنيين الذين يمكنهم العمل كقائد مشارك ثانٍ للمجموعات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة في القيادة الحالية.
المدى القصير	2. على الجهات الدولية مواصلة دعم قيادة وإدارة وتنسيق الحكومة اليمنية للاستجابة الإنسانية، في سبيل عملية اليمنة 'Localisation'. وخاصة لهياكل التنسيق المحلية.
المدى القصير	3. تعزيز الوصول إلى المعلومات من خلال ضمان مشاركة ملاحظات اجتماعات التنسيق الوطني في جميع هيئات التنسيق.
المدى المتوسط	4. دعم المنظمات الوطنية والمحلية في الوصول إلى منتديات التنسيق والمشاركة فيها، من خلال تخصيص الموارد والعمليات المبسطة والشاملة، وبناء قدرات هذه المنظمات وتأهيلها للاندماج في عملية التنسيق.
المدى المتوسط	5. جعل اجتماعات التنسيق أكثر توجهاً محلياً وشمولية [مثل الترجمة المتزامنة للاجتماعات واجتماعات الموظفين الوطنيين المعينين] بالإضافة إلى ترجمة إرشادات التنسيق وتقارير التنسيق إلى اللغة العربية.

الإطار الزمني	3. زيادة الفرص للجهات الفاعلة المحلية والوطنية للاستجابة بشكل أكثر فعالية للاحتياجات الإنسانية
على المدى القصير	1. تعزيز فرص تمويل الشركات / القطاع الخاص للتمويل المباشر للمنظمات المحلية غير الحكومية للاستجابة للكوارث. ودعم منصات المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية لاستكشاف مصادر إضافية للتمويل، بما في ذلك التمويل من المنظمات الأعضاء.
المدى المتوسط والطويل	2. على المنظمات المحلية والوطنية النظر في إنشاء آليات تعاون رسمية مثل شبكات / اتحادات عند الاقتضاء (خاصة بالموقع أو القطاع) لزيادة فرص الحصول على التمويل. وتحسين التنسيق والتكامل فيما بينها، وتحسين التنسيق والعمل المشترك، مما يزيد من كفاءتها أيضًا.
المدى المتوسط	3. تقديم الدعم المالي للمبادرات المحلية بما يخص جهود الحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم من خلال التعبئة والتيسير الاجتماعيين لكافة فئات المجتمع ، مع تقديم منح صغيرة لتسهيل المبادرات المجتمعية.
المدى القصير والمتوسط	4. تقديم الدعم المالي للمبادرات المحلية بما يخص جهود الحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم من خلال التعبئة والتيسير الاجتماعيين لكافة فئات المجتمع ، مع تقديم منح صغيرة لتسهيل المبادرات المجتمعية.
المدى المتوسط	5. يجب على هيئات التمويل تنسيق متطلبات التمويل و شروطها الامتثال due diligence and compliance requirements والموافقة على توفير وصول سريع إلى التمويل الإنساني من خلال تبسيط الإجراءات.
4. ضمان مبادرات أكثر ملاءمة وذات صلة لتقوية القدرات و تبادل الخبرات	
على المدى القصير والمتوسط	1. أن يقيم الفاعلين الدوليين والوطنيين والمحليين احتياجات تعزيز القدرات لبعضهم البعض وبأن يتقبلوا نتائج التقييمات المماثلة التي يتم إجراؤها من قبل منظمات ومؤسسات أخرى [بالتوافق بين المنظمات والمؤسسات المعنية]، مما يضمن إحداث تغيير إيجابي في حياة الأشخاص المتضررين.
على المدى القصير	2. ينبغي للجهات الفاعلة الإنسانية الدولية تطوير وتوفير برامج التطوير المؤسسي وبناء القدرات / المشاركة وتخصيص ميزانيات كافية لهذا الغرض ، بالاستناد إلى الأولويات المحلية والوطنية.
المدى المتوسط والطويل	3. أن تطور الجهات الدولية اتفاقيات شراكة طويلة الأمد مع الفاعلين المحليين والوطنيين، ضمن العلاقات الاستراتيجية التمويلية وغير التمويلية، بالتشاور مع الشركاء المحليين على أن تحدد هذه الاتفاقيات بنود وشروط الشراكة بشكل واضح وقابل للتفاوض، بالإضافة إلى الاتفاقيات الفرعية قصيرة الأمد والمتعلقة بالمشاريع.
المدى القصير	4. على الفاعلين الدوليين الاعتراف بمساهمة شركائهم المحليين والوطنيين وضمان ظهورهم في وسائل الإعلام والمانحين والشركاء الآخرين. يجب عليهم أيضًا إبراز هذا الدور من خلال الاستجابات الإنسانية بشكل تعاوني ومشترك.
المدى القصير	5. على الجهات الدولية إشراك الفاعلين المحليين والوطنيين خلال دورة البرامج [مما يتضمن التصميم والتخطيط وتطوير المقترحات بالإضافة إلى المراقبة والتقييم والمحاسبة] ومع الأشخاص المتأثرين بالأزمة، بما يخص اتخاذ القرارات، مع تأدية أدوار ومسؤوليات تكاملية.

لمرفقات: قائمة الجداول والأشكال

18	تقسيم المقابلات و أنواعها	جدول 1:
19	تقسيم المقابلات حسب الفئة	جدول 2:
24	هل مدة اتفاقيات الشراكة مناسبة؟	رسم توضيحي 1:
26	هل هناك فرص لمنظمتكم لبناء القدرات؟	رسم توضيحي 2:
29	هل تستهدفكم الجهات الفاعلة الدولية في عملية/برنامج دعم القيادة؟	رسم توضيحي 3:
30	هل تلتقي منظمتكم مع المانحين وتشارك معهم بشكل مباشر في البرنامج	رسم توضيحي 4:
31	المجموعات القطاعية و المنظمات التي تديرها	جدول 3:
32	هل تعتبرون أنفسكم في موقع القيادة في الاستجابة الإنسانية في اليمن؟	رسم توضيحي 5:
36	هل تتحدثون العربية في الاجتماعات التنسيقية؟	رسم توضيحي 6:
38	هل تعتقد ان الجهات الفاعلة الدولية تدعم اليات التنسيق الحكومية بدلا من ان تقوضها؟	توضيحي 7:
39	هل قادت منظمتكم إدارة الكتل وكتابة التقارير (من يكتب/من يضع أجندة الاجتماع)؟	رسم توضيحي 8:
42	هل تمتلك منظمتكم آليات رسمية لتوفير المعلومات للسكان المتضررين وضمان مشاركتهم (بما في ذلك آليات التغذية الراجعة)؟	رسم توضيحي 9:
46	هل شاركت منظمتكم في إعداد وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية؟	رسم توضيحي 10:
47	هل تعتقد ان الجهات الفاعلة الدولية تدعم اليات التنسيق الحكومية بدلا من ان تقوضها؟	توضيحي 7:
50	هل تلقت منظمتكم الدعم المناسب من المنظمات/الشركاء الدوليين قبل وأثناء الاستجابة الإنسانية؟	رسم توضيحي 12:
51	هل تتلقى منظمتكم تمويلاً صريحاً لتحسين قدراتها؟	رسم توضيحي 13:
54	هل بإمكان منظمتكم الوصول إلى التمويل بدون وسيط؟	توضيحي 14:
55	توزيع التخصيصات المالية لصندوق التمويل الإنساني في اليمن في عام 2020	جدول 4:
56	هل استخدمتم أي آلية قائمة لتوفير التمويل بسرعة في الاستجابة لحالات الطوارئ مثل (صناديق الاستجابة لحالات الطوارئ)؟	رسم توضيحي 15:

اليمننة توطين الاستجابة في اليمن LOCALISATION

تقرير خط الأساس
تشرين الثاني (نوفمبر) 2022



A GLOBAL NGO NETWORK
FOR PRINCIPLED AND EFFECTIVE
HUMANITARIAN ACTION

HUMANITARIAN
ADVISORY GROUP

